

السؤال: ما حكم النوم بعد صلاة العصر وما درجة الحديث الوارد في النهي عن ذلك ؟الجواب : لا بأس بالنوم بعد صلاة العصر ولا حرج في ذلك فإنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة نهى عن ذلك والأصل الإباحة . ولا حرام إلا ما حرّمه الله أو رسوله صلى الله عليه وسلم . ومن حكم على أمر ما بالتحريم أو الإيجاب بدون دليل فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله . والحديث المشهور (من نام بعد العصر فاختلف عقله فلا يلومنّ إلا نفسه) ليس له سند ثابت . وقد رواه أبو يعلى وغيره من حديث عائشة وروى من حديث عبد الله بن عمرو وأورده ابن الجوزي في الموضوعات . وقد قيل لليث بن سعد . تمام بعد العصر وقد روى ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال . فذكر الخبر . فقال الليث : لا أدع ما ينفعني لحديث ابن لهيعة .

السؤال: ما صحة حديث . لا يسأل بوجه الله إلا الجنة ؟الجواب : هذا الحديث رواه أبو داود في سننه من طريق سليمان بن معاذ التميمي عن ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قاله . وهذا إسناد ضعيف . فيه سليمان بن قرم بن معاذ تكلم فيه الأئمة . فقال ابن معين : ضعيف . وقال أبو زرعة : ليس بذلك . وقال النسائي : ليس بالقوي . وروى الطبراني في معجمه الكبير عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال . ملعون من سأل بوجه الله وملعون من سُئل بوجه الله ثم منع سائله ما لم يسأل هجرًا) . وهذا لا يصح أيضاً وقد ضعفه ابن منده في كتابه الرد على الجهمية ، وقال . وذلك أنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سأل بوجه الله واستعاذ بوجه الله وأمر من يُسأل بوجه الله أن يُعطي .. من وجوه مشهورة بأسانيد جيد ورواها الأئمة عن عمار بن ياسر وزيد بن ثابت وأبي أسامة وعبد الله بن جعفر وغيرهم . وهذا هو الصواب والأصل جواز السؤال بوجه الله الجنة وغيرها ولا يصح الخروج عن هذا الأصل إلا بدليل صحيح والله أعلم .

السؤال : فضيلة الشيخ . ما تقولون في الحدود هل هي كفارات أم لا ؟ الجواب : الصحيح أن الحدود كفارات وهو مذهب الشافعي وأحمد وجماهير العلماء وقد دل على ذلك حديث عبادة المتفق على صحته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (يا يعونى على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تعصوا في معروف فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه) . وفي رواية لمسلم (ومن أتى منكم حداً فأقيم عليه فهو كفارته) وهذا صريح في أن الحدود كفارات . فإن قيل جاء في مستدرک الحاكم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . ما أدري الحدود كفارات لأهلها أم لا . فيقال هذا الخبر لا يصح وقد أعلم البخاري والدارقطني والصحيح إرساله . والعمل عند أكثر أهل العلم على حديث عبادة . وظاهره أن الحدود كفارات ولو لم يتب من الذنوب . فإن الحد مطهر للذنوب وهذا قول جماعة من العلماء وقد روى عن جماعة من الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين وهو مذهب الشافعي وأحمد وابن جرير الطبري . وقال جماعة من العلماء . الحدود ليست كفارة ما لم تقرر بالتوبة والأول أصح . وقد استثنى بعض العلماء حق المقتول فقال إنه لا يسقط باستيفاء الوارث لأن المقتول لم يصل إليه حقه . وقال ابن القيم في الجواب الكافي . التحقيق في المسألة . أن القتل يتعلق به ثلاثة حقوق . حق الله ، وحق للمظلوم المقتول وحق للولي . فإذا سلم القاتل نفسه طوعاً واختياراً إلى الولي ندماً على ما فعله وخوفاً من الله وتوبة نصوحاً يسقط حق الله بالتوبة وحق الولي بالإستيفاء أو الصلح أو العفو ، وبقي حق المقتول يعوضه الله عنه يوم القيامة عن عبده التائب المحسن ويصلح بينه وبينه فلا يبطل حق هذا ولا تبطل توبة هذا . وقد يجاب عن هذا فيقال : إن المقتول ظلماً تكفر عنه ذنوبه بالقتل فهذا حقه وإذا أقيم الحد على الجاني فهو كفارته ولا يلحقه المقتول بشيء وهذا ظاهر حديث عبادة فقد جاء في الحديث (ولا تقتلوا أولادكم) وفي آخره قال (ومن أصاب من ذلك شيئاً أي القتل والسرقة والزنا فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه) .

والتفريق بين الأمرين أي بين من عوقب وبين من ستره الله صريح
الدلالة على أن الحدود كفارات . وإذا اقترن بذلك توبة وندم كان
أفضل وأتقى لله باتفاق العلماء والله أعلم .

السؤال : ما صحة حديث . من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو
كاهناً فصدّقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله
عليه وسلم الجواب : هذا الحديث رواه أحمد وأبو
داود والنسائي في الكبرى والترمذي وغيرهم من طريق حكيم
الأثرم عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قاله . وهذا إسناد لا يصح ولم يثبت لأبي تميمة
سماع من أبي هريرة . والخبر ضعفه البخاري والترمذي وغيرهما .
وقد ثبت بالكتاب والسنة تحريم وطء الحائض . وثبت عن جماعة
من الصحابة تحريم إتيان المرأة في دبرها . قال أبو الدرداء رضي
الله عنه . وهل يفعل ذلك إلا كافر !! رواه الإمام أحمد بسند صحيح .
وسئل ابن عباس عن الرجل يأتي المرأة في دبرها ؟ فقال : ذلك
الكفر . رواه النسائي في الكبرى من طريق معمر عن عبد الله بن
طاووس عن أبيه قال سئل ابن عباس وهذا سند صحيح . وقد ثبت
عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال . أَوْ يَعْمَلُ هَذَا مُسْلِمٌ !!! رواه
النسائي في السنن الكبرى . وقد جاء في الباب أحاديث مرفوعة
عن جمع من الصحابة . وأهل العلم مختلفون في صحتها وقد جزم
ابن حبان وجماعة بصحة كثير منها وعليه العمل عند أكثر أهل العلم
 . وأما سؤال الكهان والعرافين فهو محرم بالإتفاق وهو مراتب منه
ما هو كفر أكبر ومنه ما هو دون ذلك وقد جاء في صحيح مسلم من
طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن صفية عن بعض
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال من أتى عَرَّافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين
ليلة . وروى الحاكم في مستدركه بسند صحيح من طريق عوف عن
خلاس ومحمد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : من أتى عَرَّافاً أو كاهناً فصدّقه فيما يقول فقد كفر بما
أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم .

السؤال : ما تقولون في حديث (إن لكل شيء قلباً وقلب القرآن يس) الجواب : ذكرت غير مرة في الدروس والإجابات أن هذا الحديث ضعيف وأنه لا يصح في فضل سورة يس حديث وقد شاعت في بلادنا وأكثر البلاد الأخرى فضائل هذه السورة الكريمة حتى فاقت شهرتها شهرة الأحاديث الصحيحة المتفق على ثبوتها وتلقيها بالقبول . وقد جاء حديث (إن لكل شيء قلباً وقلب القرآن يس) عن جماعة من الصحابة : 1 - أنس بن مالك رواه الترمذي واستغربه . 2 - وعبد الله بن عباس رواه ابن مردويه . 3 - وأبي بن كعب رواه القضاعي في الشهاب وذكره ابن لجوزي في الموضوعات . 4 - وأبو هريرة رضي الله عنه رواه البزار وغيره . ولا يصح من هذه الأحاديث شيء وقد أبان عن نكارتها . غير واحد من الحفاظ .

رجل يريد أن يتزوج ابنته من الزنا فما حكم ذلك ؟ الجواب : هذا محرم ومنكر من الفعل وقد أنكره أكثر أهل العلم وشدد فيه الإمام أحمد رحمه الله وقال في الرجل يزني بامرأة فتلد منه ابنة فيتزوجها فاستعظم ذلك وقال يتزوج ابنته !!! عليه القتل . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : مذهب الجمهور من العلماء أنه لا يجوز التزوج بها وهو الصواب المقطوع به ..) . وقال ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد (وقد دل التحريم بلبن الفحل على تحريم المخلوقة من ماء الزاني دلالة الأولى والأخرى ، لأنه إذا حرم عليه أن ينكح من قد تغذت بلبن ثار بوطئه ، كيف يحل له أن ينكح من قد خلقت من نفس مائه بوطئه !! وكيف يحرم الشارع بنته من الرضاع لما فيها من لبن كان وطء الرجل سبباً فيه ثم يبيح له نكاح من خلقت بنفس وطئه ومائه !! . هذا من المستحيل فإن البعضية التي بينه وبين المخلوقة من مائه أكمل وأتم من البعضية التي بينه وبين من تغذت بلبنه فإن بنت الرضاع فيها جزء ما من البعضية . والمخلوقة من مائه كاسمها مخلوقة من مائه فنصفها أو أكثرها بعضه قطعاً ، والشطر الآخر للأم . وهذا قول جمهور المسلمين ولا يعرف في الصحابة من أباحها ...) . وقد جاء عن بعض أهل العلم جواز نكاح البنت من الزنا باعتبار أنها ليست بنتاً في الشرع ودليل ذلك أنهما لا يتوارثان . وهذا ضعيف فإن النسب تتبع أحكامه وأمثله كثيرة . وكونهما لا يتوارثان لا يعني جواز

النكاح بينهما بدليل البنت من الرضاع لا يجوز نكاحها بالإجماع وهما لا يتوارثان بالإجماع . وقد قال تعالى { حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ } والآية عامة في كل من شمله لفظ البنت . ولم يثبت على لسان النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أحد من الصحابة نقل هذا العموم عن عمومهم فشمل كل بنت من نكاح أو زنا . وقد نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع على تحريم الأم على ابنها من الزنا فأبي فرق بين هذه الصورة وبين البنت مع والدها فالبنت بعضها من الأب والإبن كذلك بعضه من الأم فلا فرق بين المسألتين . وقد جاء في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة جريج حين استنطق الولد المخلوق بماء حرام فقال من أبوك قال : راعي الغنم) . وهذا فيه دلالة صريحة على نسبة ابن الزنا لأبيه وأما حديث (لا يحرم الحرام إنما يحرم ما كان بنكاح حلال) فهو حديث منكرو رواه ابن عدي في الكامل والدارقطني والبيهقي وغيرهم وقد تفرد به عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي وهو متروك الحديث وقد نقل عن ابن معين أنه كذبه وقال الإمام أبو حاتم رحمه الله . هذا حديث باطل .
30/1/1422 هـ

هـ ما تقولون في مسافر يصلي خلف مقيم ؟ الجواب : لا مانع من كون المسافر يصلي خلف المقيم سواء اختلفت هيئة الصلاة أم لا . واختلاف النية غير مؤثر غير أن المسافر إذا أدرك مع الإمام دون الركعة فإنه يصلي قصرًا . مثال ذلك : مسافر أدرك مع الإمام التشهد الأخير من صلاة الظهر فحينئذ يصلي الظهر ركعتين ، فهذه صلاته إذا لم يدرك ركعة فأكثر . وأما إذا أدرك من صلاة المقيم ركعة فأكثر فإنه يتم وجوباً وهذا مذهب أكثر أهل العلم وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما . وفي صحيح مسلم من طريق شعبة عن قتادة عن موسى بن سلمة الهذلي قال سألت ابن عباس كيف أصلي إذا كنت بمكة إذا لم أصل مع الإمام فقال ركعتين سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم . وفي صحيح مسلم من طريق نافع قال كان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً وإذا صلاها وحده صلى ركعتين . وروى البيهقي في السنن من طريق سليمان التميمي عن أبي مجلز قال قلت لابن عمر : المسافر يدرك ركعتين

من صلاة القوم يعني المقيمين أتجزيه الركعتان أو يصلي بصلاتهم؟ قال فضحك وقال يصلي بصلاتهم . وإذا اختلفت هيئة الصلاة كأن يصلي المسافر صلاة المغرب خلف مقيم يصلي العشاء فإنه حينئذٍ يجلس بعد الثالثة . وهل يكمل صلاته وينصرف أم ينتظر الإمام حتى يتم صلاته ويتشهد معه ويسلم؟ لكل من هذين القولين احتمال والأقرب في نظري الاحتمال الثاني وهو الانتظار . وإذا كان العكس كأن يصلي المسافر صلاة العشاء خلف مقيم يصلي المغرب ، فالذي يظهر لي في هذه المسألة أنه يصلي ركعتين ويجلس حتى يتم الإمام صلاته ويتشهد ويسلم معه والله أعلم .
30/1/14222

ما الحكم في رجل دخل عليه وقت صلاة الظهر وسافر فهل له القصر؟ الجواب : إذا دخل عليه وقت الصلاة وخرج من البلد فإنه يصلي صلاة مسافر وهو قول الجمهور كأبي حنيفة ومالك والشافعي ورواية عن الإمام أحمد ، لأن الحكم للمكان لا للزمان . وقيل ليس له القصر لأنها وجبت عليه في الحضر فلزمه إتمامها وهذا أحد القولين في مذهب الإمام أحمد وهذا القول فيه ضعف وينتقض بما لو دخل عليه الوقت في السفر ولم يصل حتى رجع إلى بلده فإنه يصلي صلاة مقيم عند الحنابلة وغيرهم فبان أن الحكم للمكان لا للزمان فحيثما صلى اعتبر مكانه فإن صلى في السفر فإنه يصلي صلاة مسافر وإن صلى في الحضر صلى صلاة مقيم . 30/1/14222 هـ

ما تقولون في رجل عدم الماء فتيمم وصلى وحين فرغ من صلاته وجد الماء؟ الجواب : الصحيح في هذه المسألة أن الصلاة مجزئة وهو قول أكثر أهل العلم وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد . وذهب ابن سيرين والزهري وغيرهما إلى أنه يعيد الصلاة ما دام في الوقت . والصحيح مذهب الجمهور فقد سقط الفرض بالتيمم حين العجز عن الماء وقد اتقى المصلي ربه وعمل بالبدل حين تعذر الأصل وهذا المشروع في حقه ولا يلزم إعادة الصلاة مرة ثانية لأن هذا غير مشروع وقد ورد النهي عن ذلك فروى أبو داود من طريق عمرو بن شعيب عن سليمان مولى

ميمونة عن ابن عمر أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين (. وروى البيهقي في السنن الكبرى عن أبي الزناد قال كان من أدركت من فقهاء الذين ينتهى إلى قولهم منهم سعيد بن المسيب فذكر الفقهاء السبعة من المدينة وذكر أشياء من أقاويلهم وفيها وكانوا يقولون من تيمم فصلى ثم وجد الماء وهو في وقت أو في غير وقت فلا إعادة عليه ويتوضأ لما يستقبل من الصلوات ...) . وروى أبو داود في سننه من طريق عبد الله بن نافع عن الليث بن سعد عن بكر بن سواد عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيمما صعيدا طيبا فصليا ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يُعد الآخر ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له فقال للذي لم يُعد : أصبت السنة وأجزأتك صلاتك وقال للذي توضأ وأعاد : لك الأجر مرتين . قال أبو داود رحمه الله . وغير ابن نافع يرويه عن الليث عن عميرة بن أبي ناجية عن بكر بن سواد عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم . وذكر أبي سعيد في هذا الحديث ليس بمحفوظ هو مرسل . 30/1/1422 هـ

ما الحكم في رجل دخل عليه وقت صلاة الظهر وسافر فهل له القصر؟ الجواب : إذا دخل عليه وقت الصلاة وخرج من البلد فإنه يصلي صلاة مسافر وهو قول الجمهور كأبي حنيفة ومالك والشافعي ورواية عن الإمام أحمد ، لأن الحكم للمكان لا للزمان . وقيل ليس له القصر لأنها وجبت عليه في الحضر فلزمه إتمامها وهذا أحد القولين في مذهب الإمام أحمد وهذا القول فيه ضعف وينتقض بما لو دخل عليه الوقت في السفر ولم يصل حتى رجع إلى بلده فإنه يصلي صلاة مقيم عند الحنابلة وغيرهم فبان أن الحكم للمكان لا للزمان فحيثما صلى اعتبر مكانه فإن صلى في السفر فإنه يصلي صلاة مسافر وإن صلى في الحضر صلى صلاة مقيم . 30/1/1422 هـ

ما حكم السجود للسهو وما هي مواضعه ؟

الجواب : السجود للسهو في نقص أو زيادة أو شك واجب في أصح قولي العلماء فقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأمر به . والأصل في الأمر أن يكون للإجاب ما لم يصرفه صارف . وقد سجد النبي صلى الله عليه وسلم تارة قبل السلام وتارة بعده . فقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله السجود كله بعد السلام . وقال الإمام الشافعي رحمه الله . كله قبل السلام . وفصل في ذلك الإمام مالك فقال إذا كان السهو عن نقص في الصلاة فيسجد قبل السلام وإذا كان عن زيادة في الصلاة فيسجد بعد السلام ولا خلاف في مذهب مالك أنه لو جعل السجود كله قبل السلام أو كله بعد السلام لم يكن عليه شيء وهذا مذهب أكثر أهل العلم . وأما مذهب الإمام أحمد رحمه الله فقد اختلفت الروايات عنه فقليل قبل السلام كمذهب الشافعي وعنه بعد السلام وعنه كمذهب الإمام مالك . وعنه يسجد قبل السلام في كل شيء إلا ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد بعد السلام وقال لولا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد بعد السلام لرأيت السجود كله قبل السلام لأنه من شأن الصلاة فيقضي قبل السلام وهذا مذهب قوي لأنه مبني على الأصل غير أنه لا بأس بالسجود قبل السلام في سهو محله بعد السلام ويمتنع العكس لأنه لا يخرج عن الصلاة قبل أن يقضي ما عليه فإن فعل صحت صلاته على الصحيح . ومواطن سجوده صلى الله عليه وسلم بعد السلام ثلاثة : 1- سجد بعد السلام حين خرج من الصلاة قبل إتمامها وحديث هذه المسألة في الصحيحين من رواية أبي هريرة في قصة ذي اليمين . 2- وسجد صلى الله عليه وسلم بعد السلام حين زاد ركعة ولم يعلم بها حتى سلم من صلاته جاء هذا في حديث ابن مسعود في الصحيحين . 3- وقال صلى الله عليه وسلم . إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم ثم يسلم ثم يسجد . جاء هذا في الصحيحين من حديث ابن مسعود ... ، ولا تنافي بين هذا وبين حديث أبي سعيد في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال . إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم . فهذا محمول على من بنى على اليقين وحديث ابن مسعود فيمن تحرى وبنى على غلبة الظن . فالإمام يبنى على غلبة الظن ويسجد بعد السلام . والمنفرد يبنى على اليقين ويسجد قبل السلام . والفرق

بينهما أن الإمام يجد من ينهيه ويرشده إلى الصواب وحينئذ
فالأفضل في حقه أن يني على غلبة الظن . بخلاف المنفرد فيني
على اليقين وهو الأقل حتى يخرج من الصلاة بيقين والله أعلم .
30/1/1422 هـ

شخص طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً وقبل أن تنقضي عدتها أراد
مراجعتها فهل يجب رضاها بذلك ؟ الجواب : لا يلزم
رضاها فالزوج يملك رجعتها ما دامت في العدة رضيت أو لم ترض
ولا أعلم في ذلك خلافاً . وقد ذكر ابن المنذر رحمه الله في كتابه
الإجماع أن العلماء متفقون على أن الرجعة إلى الرجل ما دامت
في العدة وإن كرهت ذلك المرأة . غير أنه يحرم على الزوج أن
يرتجعها ليضرّ بها أو كي تفتدي منه بعوض قال تعالى { قَامَسَاكِ
بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِخِ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ
سِتْنًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ } وقال تعالى { وَلَا
تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لْتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ } . وكما
أن هذا الإضرار محرم على الرجال هو أيضاً محرم على النساء
فمن المحرمات أن تؤذي المرأة زوجها وتسيء معاملته وتمنع منه
نفسها كي يطلقها بدون عوض فلا يشاق أحدهما الآخر . فإذا أبغض
الرجل زوجته فليمسكها بالمعروف أو يطلقها بإحسان وإذا كرهت
المرأة زوجها وأبغضته ولم تقم بحقه ولم تقدر على معاشرته فلها
أن تفتدي منه بما أعطاها دون أذيته وتوليد العداوات . وقد جاء في
صحيح البخاري من طريق خالد عن عكرمة عن ابن عباس أن
امراًة ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا
رسول الله . ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين ولكني
أكره الكفر في الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أتردين عليه حديثه . قالت نعم قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اقبل الحديقة وطلقها تطليقة . وفي رواية أيوب عن عكرمة
عن ابن عباس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتردين عليه
حديثه فقالت نعم فردّت عليه وأمره ففارقها . وأصح قول
العلماء أن الخلع فسخ وليس بطلاق فتعتد المرأة بحيضة واحدة .
وهذا قول أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه وابن عمر وابن
عباس وقال به إسحاق وأحمد في رواية واختار ذلك شيخ الإسلام
ابن تيمية وابن القيم . 11 / 3 / 1422 هـ

ما حكم الوضوء من لحوم الإبل ؟ الجواب :

ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالوضوء من لحوم الإبل وجاء هذا في صحيح مسلم من طريق جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتوضأ من لحوم الغنم قال إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا توضأ . قال أتوضأ من لحوم الإبل قال نعم ، فتوضأ من لحوم الإبل . وجاء نحوه من حديث البراء بن عازب رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجة وابن الجارود وصححه ابن خزيمة وابن حبان وابن المنذر . وهذا مذهب ابن عمر وأفتى به محمد بن إسحاق وإسحاق والإمام أحمد وقال . فيه حديثان صحيحان حديث البراء وحديث جابر بن سمرة . وقال بذلك الإمام ابن المنذر وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهم . بينما ذهب أكثر أهل العلم إلى أن الوضوء من لحوم الإبل غير واجب وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وذكره ابن أبي شيبة وابن المنذر عن سويد بن غفلة وعطاء وطاووس ومجاهد . وذكرهم بعض أهل العلم عن الخلفاء الراشدين وهذا فيه نظر فلا يصح عن أحد منهم أنه أسقط الوضوء من لحوم الإبل . وقد احتج أهل هذا المذهب بما رواه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار . وهذا الخبر لا يصح الاحتجاج به على الرخصة في ترك الوضوء من لحوم الإبل وذلك لوجهين : الأول : أنه عام ويمكن تخصيصه بحديثي البراء وجابر بن سمرة ولا سيما إذا علم أن الوضوء مما مست النار كان واجباً . الثاني : أن هذا الخبر معلول ولا يصح منته وهذا قول أهل هذا الشأن قال الإمام أبو حاتم رحمه الله : هذا حديث مضطرب المتن إنما هو أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كتفاً ولم يتوضأ كذا رواه الثقات عن محمد بن المنكدر عن جابر ويحتمل أن يكون شعيب حدث به من حفظه فوهم فيه . وقال الإمام أبو داود رحمه الله في سننه وهذا اختصار من الأول يعني حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل خبزاً ولحماً ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ . وذكر نحو هذا الإمام ابن حبان رحمه الله . 1422 / 3 / 11 هـ

ما حكم لبس خاتم الذهب للرجال ؟ الجواب :

خاتم الذهب محرم على الرجال في قوله أكثر أهل العلم وقد جاء في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن خاتم الذهب . وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى خاتماً من ذهب في يد رجل فنزعه فطرحه وقال : يعمد أحدكم إلى جمرة من نار فيجعلها في يده . فقبل للرجل بعد ما ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم : خذ خاتمك انتفع به قال : لا والله لا أخذه أبداً وقد طرحه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإذا كان الخاتم يلبس للخطوبة فهو أشد إثماً وأعظم ضللاً فإن اللابس يجمع بين ذنبتين كبيرتين : الأول : ارتكاب النهي الصريح الصحيح في نهى الرجال عن لبس الذهب وتحليهم به . الثاني : التشبه بالنصارى والمشابهة في الظاهر تورث المودة في الباطن وهذا بلاء عظيم وداء قبيح . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال . من تشبه بقوم فهو منهم رواه أحمد من حديث ابن عمر . وقد بلغني عن مجموعة من الجهال أنهم يلبسون الخاتم دفعا للعين واعتقاداً أنه يؤلف بين الزوجين ويكفيهما عين كل حاسد وهذا جهل بالدين وتوحيد رب العالمين قال تعالى { وَإِنْ يَمْسِسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ } . وقال تعالى { قُلْ أَقْرَأْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادْنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّي أَوْ أَرَادْنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِي قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ } . وكل من جعل من الأشياء سبباً لجلب نفع أو دفع ضرر ولم يدل على ذلك دليل شرعي ولا قدرى فقد أشرك بالله وهذا الشرك قد يكون أكبر وقد يكون أصغر على حسب قصد لا بسببها نسأل الله السلامة والعافية . 11 / 3 / 1422 هـ

ما هي الفوائد المستفادة من قوله صلى الله عليه وسلم (غفر لامرأة مومسة مرت بكلب على رأس ركي يلهث قال كاد يقتله العطش فنزعت خفها فأوثقته بخمارها فنزعت له من الماء فغفر

لها بذلك) الجواب : هذا الحديث متفق على صحته من حديث أبي هريرة وفيه دروس وعبر ومعاني وعلوم وإليك أهم المهمات من المعاني والفوائد . سعة رحمة الله تعالى قال تعالى { وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ } . فيه معنى قوله تعالى { إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ } . فيه الرد على الخوارج المكفرين بمطلق الذنوب . 1) فيه إثبات صفة المغفرة لله تعالى والرد على المعطلة . 2) فيه مشروعية الإحسان إلى الدواب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (إن الله كتب الإحسان على كل شيء .. الحديث رواه مسلم في صحيحه من حديث شداد ابن أوس رضي الله عنه . 3) فيه أن قليل الخير يحصل به كثير الأجر وقد جاء في صحيح البخاري من طريق مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (بينما رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك على الطريق فأخذه فشكر الله له فغفر له . 4) فيه عدم اليأس من رحمة الله وعفوه فقد سبقت رحمة الله غضبه صح هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم .. رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة . 5) فيه قبح الزنا وعظيم حرمة وقد قال تعالى { وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا } . 6) فيه أن الله يرحم من عباده الرحماء وقد جاء في الصحيحين وغيرهما من حديث أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إنما يرحم الله من عباده الرحماء) . 7) فيه مشروعية إبهام اسم الزانية والزاني حيث قال صلى الله عليه وسلم (غفر لامرأة) فلم يذكر اسمها ولا قبيلتها حيث لا فائدة من ذلك . 11 / 3 / 1422 هـ

ما هي آخر مدة النفاس ؟ الجواب : في ذلك خلاف بين أهل العلم . 1- فقال أكثر أهل العلم إن أكثر النفاس أربعون يوماً فإذا تجاوز الدم ذلك فهو استحاضة إلا إذا صادف عادة حيضها وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في رواية وهي المشهورة من مذهبه وحكاها الترمذي في جامعه عن سفيان وابن المبارك وإسحاق وأكثر أهل العلم . 2- وقال مالك والشافعي وأحمد في رواية أكثرهم ستون يوماً . 3- وقال الحسن البصري تجلس أربعين يوماً إلى خمسين فإن زاد فهي استحاضة . 4- وقيل غير ذلك من الأقوال وهي اجتهادات ليس على شيء منها دليل صحيح إلا القول

الأول فقد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال . النفساء
تنتظر نحواً من أربعين يوماً . رواه ابن الجارود في المنتقى . , وقد
روى أحمد و أبو داود والترمذي وابن ماجة من طريق مسند الأزدية
عن أم سلمة قالت : كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً وكنا نطلي وجوهنا بالورس من
الكلف . وهذا الإسناد مختلف فيه وقد ضعفه ابن القطان في بيان
الوهم والإيهام والإمام ابن حزم . وصححه الحاكم وحسنه النووي
وغيره . قال ابن عبد البر رحمه الله في الاستذكار ليس في مسألة
أكثر النفاس موضع للاتباع والتقليد إلا من قال بالأربعين فإنهم
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مخالف لهم منهم .
وسائر الأقوال جاءت عن غيرهم ولا يجوز عندنا الخلاف عليهم
بغيرهم لأن إجماع الصحابة حجة على من بعدهم والنفس تسكن
إليهم فأين المهرب عنهم دون سنة ولا أصل . وهذا القول هو
الصواب وذلك لأمرين : الأول : أنه قول الصحابة ولا مخالف لهم .
الثاني : أنه لا بد في المسألة من تحديد أيام تجلس فيها النفساء
ولا يمكن تجاوز قول الصحابة إلى غيرهم . الثالث : أنه قول الأطباء
وهم من أهل الاختصاص في معرفة الدم فاتفق قولهم مع رأي ابن
عباس وقول أكثر أهل العلم . وأما أقل النفاس فلا حد له في قول
أكثر أهل العلم فإذا رأت النفساء الطهر وهو انقطاع الدم وجب
عليها أن تغتسل وتصلي . وقد ذكر الإمام أبو عيسى الترمذي رحمه
الله في جامعه إجماع أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم والتابعين ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين
يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإنها تغتسل وتصلي . 11 / 3 /

1422 هـ

هـ ما هو القول الراجح في كيفية صلاة الاستسقاء هل تقدم الخطبة
على الصلاة كهيئة صلاة الجمعة أم تقدم الصلاة على الخطبة كهيئة
صلاة العيدين ؟ الجواب : اختلف الفقهاء رحمهم
الله في هذه المسألة على قولين . الأول : تقديم الصلاة على
الخطبة وهذا مذهب مالك ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة
والشافعي وأحمد في رواية عنه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه
قال . خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً يستسقي فصلى
بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا ودعا وحول وجهه نحو القبلة

رافعاً يديه ثم قلب رداءه فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن . رواه ابن ماجة وابن خزيمة وغيرهما من طريق النعمان بن راشد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة وسنده ضعيف وقد أخطأ في هذا الحديث النعمان وذكره عن الزهري على غير وجهه . وقد قال الإمام ابن خزيمة في صحيحه (في القلب من النعمان بن راشد فإن في حديثه عن الزهري تخليطاً كثيراً . واحتج أصحاب هذا القول بروايات أخرى بعضها صحيح ولكنه غير صريح الدلالة على تقديم الصلاة على الخطبة ، والبقية أحاديث ضعيفة لا يصح الاحتجاج بشيء منها . القول الثاني : تقديم الخطبة على الصلاة كالجمعة وهو عمل أهل المدينة في القديم ، وقال به الليث بن سعد وأحمد في رواية عنه والإمام بن حزم وهو ظاهر الأدلة الصحيحة قال عبد الله بن زيد رضي الله عنه . خرج النبي صلى الله عليه وسلم يستسقي ، فتوجه إلى القبلة يدعو وحول رداءه ثم صلى ركعتين جهر بهما في القراءة . رواه البخاري ومسلم وقد ترجم له النسائي في سننه (باب الصلاة بعد الدعاء) وترجم له ابن خزيمة في صحيحه (باب الخطبة قبل صلاة الاستسقاء) .

وروى أبو داود في سننه من طريق يونس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت . شكى الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قحوط المطر فأمر بمنبر فوضع له في المصلى ووعد الناس يوماً يخرجون فيه . قالت عائشة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس فقعده على المنبر فكبر صلى الله عليه وسلم وحمد الله عز وجل ثم قال : إنكم شكوتهم جذب دياركم واستئخار المطر عن إبان زمانه ، وقد أمركم الله عز وجل أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم . ثم قال : الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين ، لا إله إلا الله يفعل ما يريد . اللهم أنت الله لا إله إلا أنت أنت الغني ونحن الفقراء ، أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين . ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض إبطيه ، ثم حول إلى الناس ظهره وقلب رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين الحديث . قال عنه أبو داود هذا حديث غريب إسناداً جيد وأهل المدينة يقرؤون (ملك يوم الدين) وهذا الحديث حجة لهم) . والحديث فيه دلالة على تقديم الخطبة على الصلاة خلاف المعمول به في هذه العصور من تقديم الصلاة على الخطبة . وقد ذهب بعض أهل العلم إلى جواز التقديم والتأخير

بلا أولوية . وفيه نظر فقد دلت السنة الصحيحة على أنه صلى الله عليه وسلم يقدم الاستغفار والدعاء على الصلاة فالعمل بذلك أتبع وأقرب إلى الحق . 1 / 3 / 1422

هل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تحديد يوم للخروج إلى صلاة الاستسقاء الجواب : جاء في سنن أبي داود بسند لا بأس به من حديث عائشة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وعد الناس يوماً يخرجون فيه قالت عائشة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس .. الحديث ودلالته ظاهرة على تحديد يوم للخروج إلى صلاة الاستسقاء ... غير أنه لم يثبت تسمية هذا اليوم وقد استحب غير واحد من أهل العلم تحديد يومي الإثنين والخميس لأن الأعمال تعرض فيهما على الله تعالى ولأنهما وقت فضيلة للصيام فيجمع المسلمون بين الصيام والاستسقاء فيكون الدعاء حينئذ أقرب للإجابة . ويحتمل عدم مشروعية تقصد هذين اليومين دون بقية الأيام لأن ذلك لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة وهذا هو الصواب فلا يشرع تقصد يوم دون آخر بدون نص فالمشروع هو تحديد يوم يخرجون فيه فقد يوافق يوم الإثنين وقد يوافق يوماً آخر مراعاة لمصالح الناس وحاجاتهم 3/1/1422 هـ.

هـ ما حد الغيبة وما حكمها ؟ الجواب : الغيبة هي أن يذكر الإنسان عيب أخيه المسلم في غيبته بما يكرهه لو بلغه من غير حاجة لذلك . فقولي : أن يذكر عيب أخيه . هذا يخرج الحديث عن الغير بالمدح والثناء . وقولي : المسلم : يخرج بذلك الكافر فلا غيبة له . وقولي : في غيبته . أخرج بذلك الحاضر فالحديث عنه لا يسمى غيبة في أصح قول العلماء . وقولي : بما يكرهه لو بلغه . خرج بذلك ما رضي به . وقولي : من غير حاجة لذلك . خرج بذلك ما كان لمصلحة شرعية كالتحذير من المبتدع لتتقى بدعته . ويجب في ذلك مراعاة أمور . الأول : الإخلاص لله تعالى وإرادة وجهه . الثاني : مراعاة المصلحة في ذلك . الثالث : أن يكون الحديث مقصوداً على موضع الزلل دون تجاوزه إلى غيره

بدون فائدة . وقد اتفق العلماء على تحريم الغيبة بدون مصلحة وجزم أكثرهم على أنها من الكبائر وهي مراتب متفاوتة بعضها أشد من بعض فمن اغتاب عالماً ليس كمن اغتاب جاهلاً قال تعالى { ... وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرَهُتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ (12) } . وفي صحيح مسلم من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (أتدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال [ذكرك أخاك بما يكره قيل أفرأيت إن كان في أخي ما أقول ؟ قال [إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته) . وروى أبو داود في سننه من طريق نوفل بن مساحق عن سعيد بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إن من أربى الربا الاستطالة في عرض المسلم بغير حق) . وقال صلى الله عليه وسلم (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ليلغ الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه) . متفق عليه من حديث أبي بكر . ومن أقبح أمور الغيبة وأشدّها حرمة تنقص المسلم واحتقاره وازدراؤه وبذل الجهد في إهانته وإسقاط حرمة والنيل من عرضه . فهذا الخلق الذميم والداء العظيم كبيرة من كبائر الذنوب وصاحبه معرض للوعيد والبطش الشديد . 1 / 3 / 1422

هـ توفي رجل عن زوجة حامل فوضعت قبل أن يُغسلَ فهل يجوز للمرأة أن تليه في الغسل ؟ الجواب : حين وضعت المرأة أصبحت أجنبية عن الزوج فيحرم عليها تغسيله . فقد رخص النبي صلى الله عليه وسلم أن تغسل المرأة زوجها ما دامت في عصمته كأن يموت عنها حاملاً وغسلته قبل الوضع أو لم تكن حاملاً فتغسله ما دامت في العدة وهي أربعة أشهر وعشرة أيام وأما حين وضعت قبل أن تغسله فيحرم عليها تغسيله فقد أصبحت أجنبية وجلت للخطاب باتفاق أهل العلم . قال تعالى { وَأُولَئِ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ } وحكى ابن المنذر الإجماع على أن عدة الحامل أن تضع حملها ... وحينئذ يسقط الإحداد عنها فلها أن تتزوج وتتجمل بما شاءت . 1 / 3 / 1422

هـ ما تقولون في حديث أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال . من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت ؟ الجواب : هذا الحديث رواه النسائي في عمل اليوم والليلة وابن السني في عمل اليوم والليلة والطبراني في الكبير وغيرهم من طريق محمد بن حمير عن محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وإسناده لا بأس به وقد صححه ابن حبان في كتاب الصلاة والمنذري وابن عبد الهادي وابن كثير . وقد بالغ ابن الجوزي فأورده في كتابه الموضوعات ولا يوافق على ذلك . والحديث تفرد به محمد بن حمير عن الألهاني . وهذا يحتمل التعليل ولا سيما أن الفسوي رحمه الله قال . محمد بن حمير ليس بالقوي . وخالفه ابن معين فقال ثقة وقال الإمام أحمد . ما علمت إلا خيراً . وقال النسائي ليس به بأس . والحديث جيد الإسناد وليس من صحاح الأخبار ومثله يقبل وذلك لأمر . الأول : أن الإمام النسائي رحمه الله رواه ولم يعله وأورده في المختارة وصححه . الثاني : أن الحديث ليس من أصول الأحكام . الثالث : أن تفرد الصدوق بالحديث يقبل إذا دلت قرينة على ضبطه وتفرد محمد بن حمير من هذا ، وقد جاء للحديث شواهد من حديث المغيرة ابن شعبة وأبي مسعود وعلى بن أبي طالب ولا يصح من ذلك شيء والله أعلم . 1422 / 3 / 1

هـ سمعت من بعض العامة أن أم الأولاد لا تطلق فهل يصح هذا وهل قال به أحد من أهل العلم ؟ الجواب : هذا الكلام من الهذيان وليس له أصل في الشرع ولا أظن عالماً أو طالب علم يفتي بمثل هذا الباطل وقد دل الكتاب والسنة والإجماع على أن الرجل إذا طلق زوجته صغيرة أو متوسطة العمر أو من القواعد في طهر لم يمسه فيها أو حاملاً قد تبين حملها أنها تطلق قال تعالى في المطلقات ذوات الحيض { وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ } . وقال تعالى في المطلقات اللاتي انقطع عنهن الحيض { وَاللَّائِي يَنْسَرْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَوْا ... } وقال بعد ذلك في المطلقات ذوات الحمل { وَأُولَا الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ

حَمَلُهَا ... } . فَإِنْ كَانَتْ الطَّلَقَةُ الثَّالِثَةُ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَلَا تَحِلُّ لَهُ
حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةَ فَيَشْهَدُ شَاهِدَيْنِ
وَيَرَا جَعَهَا وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدِ الرَّشَكِيِّ عَنْ
مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلَدِ سَأَلَ عَنْ الرَّجُلِ يَطْلُقُ
أَمْرَأَتَهُ ثُمَّ يَقَعُ بِهَا وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى طَلَاقِهَا وَلَا عَلَى رَجْعَتِهَا فَقَالَ :
طَلَقْتَ لَغَيْرِ سَنَةٍ وَرَاجَعْتَ لَغَيْرِ سَنَةٍ . أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا وَعَلَى
رَجْعَتِهَا وَلَا تَعُدُّ . 1 / 3 / 1422

ما حكم التبرع بالدم ونقله من إنسان صحيح إلى شخص
مريض ؟ الجواب : لا بأس بالتبرع بالدم
بكمية مقدرة من طبيب حاذق فإن أخذ الدم الكثير من الشخص
يضره وقد يؤدي به إلى الموت وأخذ القليل من الدم لا يضره بل
ثبت في الطب نفعه . وقد أشار الأطباء إلى أن سحب كمية معتدلة
من الدم ينشط تكوين الدم في الجسم ويجدد خلايا الدم فيعيد
للجسم كله النشاط والحيوية . وقد أشارت بعض الدراسات الطبية
الحديثة إلى أن التبرع بالدم يقلل من مخاطر حدوث النوبات القلبية
. غير أنه لا يجوز شرعاً بيع الدم فالأدلة صريحة في المنع وحكى
الاتفاق على ذلك غير واحد وفي صحيح البخاري (2086) من
طريق شعبة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال نهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن ثمن الكلب و ثمن الدم ...) . قال الحافظ ابن
حجر رحمه الله في فتح الباري (4 / 427) وبيع الدم وأخذ ثمنه
حرام بالإجماع . فالمشروع حينئذٍ بذله للمسلمين بدون عوض وفي
ذلك أجر وثواب لأنه عمل صالح ونفع للآخرين وقد يكون في الدم
القليل انقاذ لحياة مسلم من موت محقق . وأما إذا كان العطاء
على جهة الهبة والمجازاة على المعروف فلا بأس بذلك لأنه ليس
من باب المعاوضة والله أعلم . قاله سليمان بن ناصر العلوان 29 /
1422 هـ

ما حكم بدأ اليهود والنصارى بالسلام ؟
الجواب : هذه المسألة محل اختلاف بين أهل العلم وقد قال الإمام
الأوزاعي رحمه الله . إن سلمت فقد سلم الصالحون وإن تركت
فقد ترك الصالحون . وقد جاء في صحيح مسلم من طريق عبد
العزيز بن محمد الدراوردي عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن

أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال . لا تَبَدُّوا اليهود ولا النصارى بالسلام . فإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه . وهذا دليل على النهي عن بدأ أهل الكتاب بالسلام وإليه ذهب أكثر أهل العلم . وروى عن ابن عباس وأبي أمامة جواز ذلك وتأول بعض أهل العلم النهي الوارد في ذلك على أن معناه ليس عليكم أن تبدؤهم . وفيه نظر فالأصل عدم الإضمار . والحديث قوي الدلالة على تحريم بدأ اليهود والنصارى بالسلام . فإن السلام اسم من أسماء الله تعالى وصفته فلا يحيى به غير المسلم . ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بدأ اليهود والنصارى بالسلام وقد كان يكتب إلى ملوكهم . سلام على من اتبع الهدى . ولا مانع من تسمية الكافر ومخاطبته بكلام غير السلام مع الحذر من الألفاظ . الدالة على رضاه بدينه كقول بعض الجهال متعك الله بدينك .

هل تجوز عيادة أهل الكتاب ؟ الجواب : في هذه المسألة اختلاف بين الفقهاء فقل تجوز مطلقاً وقيل تحرم وقيل تجوز العيادة بقصد دعوته وعرض الإسلام عليه . وهذا توسط في المسألة فلا يصح المنع مطلقاً لأنه لم يرد في ذلك دليل بل هو خلاف الأدلة الصحيحة . والقول بالجواز مطلقاً فيه شيء من النظر فلم يبق إلا جواز عيادته إذا كان يعرض عليه الإسلام أو يترجيه . وقد جاء في صحيح البخاري من طريق حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال . كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فمرض فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعوده فقعده عند رأسه فقال له . أسلم . فنظر إلى أبيه وهو عنده فقال له أطمع أبا القاسم صلى الله عليه وسلم . فأسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول . الحمد لله الذي أنقذه من النار . وهذا الحديث فيه فوائد . الأولى : حُسْنُ خُلُقِهِ صلى الله عليه وسلم . الثانية : حرصه صلى الله عليه وسلم على هداية الخلق . الثالثة : أن اليهود إذا مات على يهوديته كافر مخلد في النار وهذا لا خلاف فيه بين أحد من أهل العلم قال النبي صلى الله عليه وسلم . الذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار . رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة . الرابعة : عيادة اليهودي إذا رجيت المصلحة . قال أبو داود رحمه الله سمعت الإمام أحمد

سئل عن عيادة اليهودي والنصراني ؟ قال إنه كان يريد أن يدعو
إلى الإسلام فنعم . وقد جاء في الصحيحين وغيرهما من طريق ابن
شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه أنه أخبره أنه لما
حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فوجد عنده أبا جهل بن هشام وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي طالب يا عم قل لا إله إلا
الله كلمة أشهد لك بها عند الله فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي
أمية يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب ؟ فلم يزل رسول
الله صلى الله عليه وسلم يعرضها عليه ويعودان بتلك المقالة حتى
قال أبو طالب آخر ما كلمهم هو على ملة عبد المطلب وأبي أن
يقول لا إله إلا الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . أما
والله لأستغفرنَّ لك ما لم أنه عنك فأنزل الله تعالى فيه { ما كان
للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى ..
{ . والحديث فيه دليل على عيادة القريب المشرك إذا رُجي
إسلامه قال الفضل بن زياد سمعت أحمد بن حنبل سئل عن الرجل
المسلم يعود أحداً من المشركين ، قال : إنه كان يرى أنه إذا عاده
يعرض عليه الإسلام يقبل منه فليعده كما عاد النبي صلى الله عليه
وسلم الغلام اليهودي فعرض عليه الإسلام .

ما هو القول الصحيح في حكم الساحر ؟
الجواب : السحر بكل أنواعه محرم في كل الشرائع ومجمع على
تحريمه وتحريم تعلمه . وهو يخالف ما جاءت به الرسل ويعارض ما
أنزلت من أجله الكتب . وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى أن الساحر
كافر يجب على ولي الأمر قتله . قال تعالى { وما كفر سليمان
ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ... } . وقال { وما
يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنه فلا تكفر } أي بعمل
السحر فثبت أن هذا كفر . وذهب أكثر فقهاء الشافعية إلى أن
الساحر لا يكفر إلا إذا اعتقد إباحة السحر أو اعتقد مثله ما يعتقده
أهل بابل من التقرب للكواكب السبعة . وفيه نظر ولا دليل على
اشتراط الاعتقاد . والصحيح أن الساحر كافر سواء اعتقد تحريمه أو
لم يعتقد فمجرد عمل السحر كفر وهذا ظاهر الأدلة وليس في
النصوص الأخرى ما يعارضها . وحين يثبت وصف السحر على
شخص ما فإنه يقتل وجوباً فقد ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة

ولكن ليس لآحاد الناس إقامة الحدود دون أمر السلطان أو من يقوم مقامه لأنه يترتب على إقامة الحدود دون ولاة الأمور فساد . وزعزعة للأمن وذهاب هيبة السلطان .

ما الحكم فيمن حلف أن لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً ؟ الجواب : من حلف أن يفعل كذا وكذا فنسيه أو حلف أن لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه فلا حنث عليه ويمينه باقية . وقيل إن حلف على نفسه أو غيره يقصد منعه أن لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً أو جاهلاً حنث في الطلاق والعتاق دون اليمين بالله تعالى . وفيه نظر ولا دليل على هذا الاستثناء . والصحيح القول الأول وأنه لا يحنث بالجهل والنسيان ويمينه باقية قال تعالى { ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا } . وإن حلف بالله إن فعلت كذا وكذا فامرأتى طالق أو فعلي صيام شهر أو عليّ الحج ، فهذه الأيمان فيها للعلماء مذاهب . 1 - قيل إذا حنث لزمه ما حلف به . 2 - وقيل لا يلزمه شيء . 3 - والقول الثالث تجزئه كفارة يمين وهذا أقرب الأقوال إلى الدليل واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية لأن الله يقول { قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم } . وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير) .

هل صح قتل الوزغ باليد ؟ وهل ثبت في قتله أجر ؟ الجواب : قتل الوزغ مشروع بأدلة كثيرة وذلك بآلة ونحوها وليس في شيء من الروايات تخصيص اليد أو النذب إلى قتله باليد المباشرة ولا أظن ذلك صحيحاً ولا وارداً فمثل هذا بعيد عن هدي الإسلام ومعالي الأخلاق . وفي الصحيحين وغيرهما من طريق سعيد بن المسيب أن أم شريك أخبرته أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بقتل الأوزاغ وفي رواية البخاري قال (كان ينفخ علي إبراهيم عليه السلام . وفي صحيح مسلم من طريق عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الوزغ وسمّاه

فويسقاً . وقتل الوزغ في أول ضربة أكثر أجراً وثواباً من قتله في المرة الثانية جاء هذا في صحيح مسلم من طريق خالد بن عبد الله عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من قتل وزغة في أول ضربة فله كذا وكذا حسنة . ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة لدون الأولى وإن قتلها في الضربة الثالثة فله كذا وكذا حسنة لدون الثانية)

ما هو القول الصحيح في الحديث الوارد في الصلاة بعد الإشراق ؟
..... الجواب : هذا الحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنس بن مالك و أبو أمامة وابن عمر وعائشة وغيرهم ولا يصح من ذلك شيء . فحديث أنس رواه الترمذي في جامعه من طريق عبد العزيز بن مسلم حدثنا أبو ظلال عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من صلى الغداة في جماعة ثم قعد يذكر الله حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمره تامة تامة تامة) قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب ((أي ضعيف . وأبو ظلال ليس بشيء قاله يحيى بن معين وضعفه أبو دواد والنسائي وابن عدي وغيرهم . وحديث أبي أمامة رواه الطبراني في المعجم الكبير من طريق عثمان بن عبد الرحمن عن موسى بن علي عن يحيى بن الحارث عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً . وعثمان بن عبد الرحمن الحارثي متكلم فيه بسبب روايته عن الضعفاء والمجاهيل . وموسى بن علي ليس بمعروف . والقاسم مختلف فيه وقد ضعفه جماعة بسبب الرواية عنه قال أبو حاتم : حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به وإنما ينكر عنه الضعفاء . وتكلم فيه الإمام أحمد وضعفه الغلابي والعقيلي وابن حبان وقال يروي عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم العضلات ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبة حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها . وحديث ابن عمر ذكره ابن حبان في كتابه المجروحين من طريق الأحوص بن حكيم عن خالد بن معدان عن ابن عمر مرفوعاً والأحوص ضعيف قاله أحمد بن حنبل وابن المديني ويحيى بن معين . وحديث عائشة رواه أبو يعلى في مسنده وفيه جهالة ونكارة . ولا أعلم حديثاً صحيحاً في الباب ولا ثبت عن أحد من الصحابة ولا التابعين ولا عن الأئمة المتبوعين من الأئمة الأربعة أن من جلس في مصلاه حتى تطلع الشمس

صلّى ركعتين وحضّي بأجر حجة وعمره تامة تامة تامة . ومثله هذا تتوافر الهمم والدواعي على نقله فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يجلسون في المصلى حتى ترتفع الشمس ثم يقومون رواه مسلم في صحيحه من طريق أبي خيثمة عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة . وحين لا يذكرون الصلاة ولا الأجر المترتب على ذلك وهو من الأهمية بمكان ... فيه دليل على أنه لا أصل للأحاديث الواردة في الباب . وروى ابن أبي شيبة في المصنف من طريق منصور عن مجاهد أن عائشة كانت إذا طلعت الشمس نامت نومة الضحى . وهذا إسناد صحيح وليس فيه ذكر للصلاة بعد الجلوس وكان الأمر غير معروف في ذلك الجيل العظيم . وذكر الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء عن الوليد بن مسلم قال رأيت الأوزاعي يثبت في مصلاه يذكر الله حتى تطلع الشمس ، ويخبرنا عن السلف أن ذلك كان هديهم فإذا طلعت الشمس قام بعضهم إلى بعض فأفاضوا في ذكر الله والتفقه في دينه . والمنقول عن السلف في مثل هذا كثير مما هو دال ومؤكد على أن هذه الصلاة المذكورة بعد الشمس والأجر المترتب على ذلك ليس له أصل . وهذا لا ينفي أن الصلاة بعد ارتفاع الشمس مشهودة محضرة والخبر في مسلم من حديث عمرو بن عبسة فهذا شيء وما نحن فيه شيء آخر والله أعلم .

ما هو القول الصحيح في الحديث الوارد في الصلاة بعد الإشراق ؟
..... الجواب : هذا الحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنس بن مالك و أبو أمامة وابن عمر وعائشة وغيرهم ولا يصح من ذلك شيء . فحديث أنس رواه الترمذي في جامعه من طريق عبد العزيز بن مسلم حدثنا أبو ظلال عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من صلى الغداة في جماعة ثم قعد يذكر الله حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمره تامة تامة تامة) قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب ((أي ضعيف . وأبو ظلال ليس بشيء قاله يحيى بن معين وضعفه أبو دواد والنسائي وابن عدي وغيرهم . وحديث أبي أمامة رواه الطبراني في المعجم الكبير من طريق عثمان بن عبد الرحمن عن موسى بن علي عن يحيى بن الحارث عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً . وعثمان بن عبد الرحمن

الحراني متكلم فيه بسبب روايته عن الضعفاء والمجاهيل . وموسى بن علي ليس بمعروف . والقاسم مختلف فيه وقد ضعفه جماعة بسبب الرواة عنه قال أبو حاتم : حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به وإنما ينكر عنه الضعفاء . وتكلم فيه الإمام أحمد وضعفه الغلابي والعقيلي وابن حبان وقال يروي عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم المعضلات ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبة حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها . وحديث ابن عمر ذكره ابن حبان في كتابه المجروحين من طريق الأحوص بن حكيم عن خالد بن معدان عن ابن عمر مرفوعاً والأحوص ضعيف قاله أحمد بن حنبل وابن المديني ويحيى بن معين . وحديث عائشة رواه أبو يعلى في مسنده وفيه جهالة ونكارة . ولا أعلم حديثاً صحيحاً في الباب ولا ثبت عن أحد من الصحابة ولا التابعين ولا عن الأئمة المتبوعين من الأئمة الأربعة أن من جلس في مصلاه حتى تطلع الشمس صلى ركعتين وحضي بأجر حجة وعمرة تامة تامة تامة . ومثل هذا تتوافر الهمم والدواعي على نقله فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يجلسون في المصلى حتى ترتفع الشمس ثم يقومون رواه مسلم في صحيحه من طريق أبي خيثمة عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة . وحين لا يذكرون الصلاة ولا الأجر المترتب على ذلك وهو من الأهمية بمكان ... فيه دليل على أنه لا أصل للأحاديث الواردة في الباب . وروي ابن أبي شيبة في المصنف من طريق منصور عن مجاهد أن عائشة كانت إذا طلعت الشمس نامت نومة الضحى . وهذا إسناده صحيح وليس فيه ذكر للصلاة بعد الجلوس وكأن الأمر غير معروف في ذاك الجيل العظيم . وذكر الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء عن الوليد بن مسلم قال رأيت الأوزاعي يثبت في مصلاه يذكر الله حتى تطلع الشمس ، ويخبرنا عن السلف أن ذلك كان هديهم فإذا طلعت الشمس قام بعضهم إلى بعض فأفاضوا في ذكر الله والتفقه في دينه . والمنقول عن السلف في مثل هذا كثير مما هو دال ومؤكد على أن هذه الصلاة المذكورة بعد الشمس والأجر المترتب على ذلك ليس له أصل . وهذا لا ينفي أن الصلاة بعد ارتفاع الشمس مشهودة محضورة والخبر في مسلم من حديث عمرو بن عبسة فهذا شيء وما نحن فيه شيء آخر والله أعلم .

ما حكم الصلاة على الميت الغائب ؟ الجواب : الخلاف في هذه المسألة مشهور وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي حين توفي صلاة الغائب وخرج بأصحابه إلى المصلى فصفا بهم وكبر عليه أربعاً . والحديث في البخاري ومسلم من طريق مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة . فقالت طائفة يُصلى على كل ميت غائب وهذا مذهب الإمام الشافعي وأحمد في رواية واختار ذلك أبو محمد بن حزم رحمه الله . وقالت طائفة أخرى . لا تصح الصلاة على الميت الغائب مطلقاً . وحديث أبي هريرة في صلاته صلى الله عليه وسلم على النجاشي خاص به وليس لأحد أن يفعل مثل ما فعل وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك ورواية عن الإمام أحمد . وقالت طائفة ثالثة . إذا مات الرجل الصالح صلى عليه لصلاته صلى الله عليه وسلم على النجاشي وهذا منسوب للإمام أحمد رحمه الله ذكره عنه شيخ الإسلام كما في الاختيارات الفقهية وهو قول جماعة من متأخري العلماء . والقول الرابع : أن الغائب إذا مات ببلد لم يُصل عليه صلى عليه صلاة الغائب كما هو الحال في صلاته صلى الله عليه وسلم على النجاشي لأنه مات بين الكفار ولم يثبت أن صلى عليه هناك ومثله الغريق ولم يفقد تحت هدم ونحوهما وإن صلى عليه حيث مات لم تشرع صلاة الغائب عليه وهذا قول الإمام أحمد رحمه الله في رواية واختار ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم وهو الصواب . فقد توفي خلق كثير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهم غيب ولم يُصل عليهم . وتوفي النبي صلى الله عليه وسلم _ وأصحابه متفرقون في البلدان _ ولم يثبت عن أحد منهم الصلاة عليه . وتوفي الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون ولم يذكر عن أحد من الصحابة والتابعين الغيب صلاة عليهم ومن القواعد المهمة في هذا الباب أن ما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من العبادات مع وجود المقتضي للفعل وزوال المانع فإنه واجب الترك وفعله بدعة . وضبط هذه القاعدة يجلي كثيراً من البدع . وقد كتبت في هذه المسألة رسالة بأطول من تلك وبينت واقع بعض المسلمين اليوم من التوسع في الصلاة على الغائب ولا سيما أعداء الله وأعداء رسوله صلى الله عليه وسلم من العلمانيين وأئمة الضلال ودعاة الفساد فإننا لله وإنا إليه راجعون .

ما صحة الحديث الوارد في افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة ؟ الجواب : هذا الحديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد جاء من غير وجه وعن أكثر من صحابي . وقد تكلم فيه بعض المتأخرين وأثار حوله بعض الإشكالات وليس هذا بشيء . فالحديث محفوظ رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجة وغيرهم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((افتقرت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة)) . وهذا سند صحيح وقد صححه الترمذي وابن حبان والحاكم وغيرهم . وصح من حديث معاوية وفيه (وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين . ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة . رواه أبو داود في سننه . وفي الباب عن عوف بن مالك رواه ابن ماجة . وعبد الله بن عمرو بن العاص رواه الترمذي بسند ضعيف . وأنس بن مالك رواه ابن ماجة وابن أبي عاصم في السنة . وأبي أمامة رواه محمد بن نصر في السنة وابن أبي عاصم . فهذه الأحاديث الثابتة تقتضي حتمية افتراق الأمة وأنه واقع لا محالة ولا ينجو من هذه الثلاث والسبعين فرقة غير واحدة وهي الجماعة فلا تزال منصوره ظاهرة حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى .

ما صحة الحديث الوارد في افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة ؟ الجواب : هذا الحديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد جاء من غير وجه وعن أكثر من صحابي . وقد تكلم فيه بعض المتأخرين وأثار حوله بعض الإشكالات وليس هذا بشيء . فالحديث محفوظ رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجة وغيرهم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((افتقرت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة)) . وهذا سند صحيح وقد صححه الترمذي وابن حبان والحاكم وغيرهم . وصح من حديث معاوية وفيه (وإن هذه الملة ستفترق

على ثلاث وسبعين . ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة . رواه أبو داود في سننه . وفي الباب عن عوف بن مالك رواه ابن ماجه . وعبد الله بن عمرو بن العاص رواه الترمذي بسند ضعيف . وأنس بن مالك رواه ابن ماجه وابن أبي عاصم في السنة . وأبي أمامة رواه محمد بن نصر في السنة وابن أبي عاصم . فهذه الأحاديث الثابتة تقتضي حتمية افتراق الأمة وأنه واقع لا محالة ولا ينجو من هذه الثلاث والسبعين فرقة غير واحدة وهي الجماعة فلا تزال منصوره ظاهرة حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى .

ما تقولون في تقسيم الشرك إلى ثلاثة أقسام أكبر وأصغر وخفي ؟ الجواب : هذا التقسيم قاله طائفة من أهل العلم وفيه نظر والصحيح أن الشرك قسمان 1- أكبر 2- وأصغر . والشرك الخفي منه ما هو أكبر كالنفاق الأكبر فإن المنافقين يظهرون الإسلام ويبطنون الشرك . ومنه ما هو شرك أصغر وهذا مراتب متفاوتة وقد قرأت لبعض المتأخرين حين قسم الشرك إلى ثلاثة أقسام قال والشرك الخفي دون الأصغر . وهذا الإطلاق بدون قيد غير صحيح وقد تقدم أن الشرك الخفي منه ما هو شرك أكبر وصاحبه لا تناله شفاعة الشافعين ولا رحمة أرحم الراحمين . وقد كتب الله عليه الخلود في السعير قال تعالى { إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار } . وقال تعالى { إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم شر البرية } . والشرك الأكبر هو تسوية غير الله بالله في شيء من خصائص الله . والشرك الأصغر هو ما جاء في الأدلة الشرعية تسميته شركاً ولم يصل إلى الأكبر . وقد قيل إن هذا الشرك لا يغفر فلا بد أن يُعذَّب صاحبه ولكنه لا يخلد في النار ذكر ذلك ابن مفلح في الفروع عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقد أشار إلى هذه المسألة في رده على البكري . والقول الثاني : أن صاحب هذا الشرك تحت المشيئة وهو قول عامة العلماء وهو الصحيح . فإن الله تعالى يقول { إن الله لا يغفر أن يشرك به } أي الشرك الأكبر { ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء } . يدخل فيه الشرك الأصغر . والله أعلم .

فضيلة الشيخ سليمان بن ناصر العلوان حفظه الله . ما حكم الإسلام فيمن استهزأ بآيات الله ولحن الآيات القرآنية وغناها . فقد ذكرت جريدة النخبة الخليجية في عددها (128) وعددها (133) عن مجموعة من الفنانين أنهم يفتتحون الأغنية بموَال يبدأ بغناء آيات من القرآن وقد استنكرت هذه الجريدة ما يقوم به شياطين الإنس من هذه الأعمال الشيطانية والناس من العامة والخاصة يناشدونكم البيان في حكم الاستهزاء بالله وآياته ولا سيما أن هذا الأمر أصبح مألوفاً لدى كثير من الفنانين والممثلين والله المسئول أن يحفظكم ويبارك في علمكم ؟ بسم الله الرحمن الرحيم

الجواب : إن الإنسان بفطرته التي ولد عليها يدرك عظيم هذا الفعل وكبير هذا الذنب وشناعة هذا الإجماع ولا يتجاوب مع هذه الممارسات الشيطانية سليم الفطرة نقي التوحيد . فالمسلمون كلهم مجمعون على وجوب احترام كلام الله وتعظيمه وصيافته عن العيوب والنيقائص . فالقرآن كلام الله وهو صفة من صفاته والله لم يزل متكلماً إذا شاء ، هذا الذي دل عليه الكتاب والسنة وقاله أئمة الإسلام . فالاستهزاء بكلام الله أو بكتابه أو محاولة إسقاط حرمة ومهابته كفر صريح لا ينزع فيه أحد ، قال الله تعالى { وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ (65) لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ } سورة التوبة . وهذه الآية نص في كفر من استهزأ بالله وآياته ورسوله سواء استحل ذلك أو لم يستحل فمجرد الاستهزاء بالمذكورات ردة عن الدين بإجماع المسلمين ولو لم يقصد حقيقة الاستهزاء كأن يكون مازحاً أو هازلاً . وقد كفر الذين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه . ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء أرغب بطونا ولا أكذب أسناً ولا أجبن عند اللقاء ، روى ذلك ابن جرير في تفسيره (10 / 172) بسند جيد من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر قال قال رجل في غزوة تبوك في مجلس . ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء أرغب بطونا ولا أكذب أسناً ولا أجبن عند اللقاء فقال رجل في المجلس : كذبت ولكنك منافق لأخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ونزل القرآن فقال عبد الله بن عمر فأنأ رأيت متعلقاً بحقب ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم تنكبه الحجارة وهو يقول يا رسول الله إنما كنا نخوض ونلعب ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزءون لا

تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم) . وظاهر الآية أنهم كانوا من قبل مؤمنين فكفروا بالاستهزاء الذي يعلمون حرمة ولكن لم يظنوه كفراً . ومن ذلك الذين يفتتحون أغانيهم بموَالٍ يبدأ بغناء آيات من القرآن فهؤلاء قد اتخذوا آيات القرآن الكريم للغناء والطرب واللعب وهذا من أعظم أنواع الاستخفاف بالقرآن والاستهانة بحرمة . وقد أجمعت الأمة على كفر من استخف أو هزل بالقرآن أو بشيء منه . قال تعالى { إِنَّهُ لَقَوْلُ فَضْلٍ (13) وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ (14) } سورة الطارق . فكل من اتخذ شيئاً من آيات القرآن للهزل والغناء والرقص والطرب فقد اتخذها هزواً ولعباً وقد توعده الله هؤلاء بالعذاب المهيّن فقال تعالى { وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئاً اتخذها هزواً أولئك لهم عذاب مهين (9) } سورة الجاثية . وقال { وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنْسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَاصِرِينَ (34) ذَلِكَ بِأَنكُمْ اتَّخَذْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزْواً وَغَرَّكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا قَالِ الْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ (35) } سورة الجاثية . قال القاضي عياض رحمه الله (شرح الشفاء (2 / 549)) واعلم أن من استخف بالقرآن أو المصحف أو بشيء منه أو سبهما أو جرده أو حرفاً منه أو آية أو كذب به أو بشيء منه أو كذب بشيء مما صرح به فيه من حكم أو خبر أو أثبت ما نفاه أو نفى ما أثبتته على علم منه بذلك أو شك في شيء من ذلك فهو كافر عند أهل العلم بإجماع قال الله تعالى { وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (41) لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (42) } . وقال الشيخ العلامة أبو بكر محمد الحسيني الحُصيني الشافعي في كتابه كفاية الأخير (494) [وأما الكفر بالفعل فكالسجود للصنم والشمس والقمر وإلقاء المصحف في القاذورات والسحر الذي فيه عبادة الشمس وكذا الذبح للأصنام والسخرى باسم من أسماء الله تعالى أو بأمره أو وعيده أو قراءة القرآن على ضرب الدف ...) . واتخاذ آيات القرآن للغناء والعزف عليها بالموسيقى أشد كفراً وأكبر ذنباً من قراءة القرآن على ضرب الدف . وقال العلامة الشيخ البهوتي الحنبلي رحمه الله في كتابه الروض المربع شرح زاد المستقنع (ص 682) تحت باب حكم المرتد (أو أتى بقول أو فعل صريح في الاستهزاء بالدين أو امتن القرآن أو أسقط حرمة ...) . وقال العلامة ابن فرحون المالكي رحمه الله في كتابه تبصرة الحكام (2 / 214) ومن استخف بالقرآن أو بشيء منه أو جرده أو حرفاً منه أو كذب بشيء منه أو أثبت ما

نفاه أو نفى ما أثبتته على علم منه بذلك أو شك في شيء من ذلك فهذا كافر بإجماع أهل العلم ((. والراضي بكفرهم واستخفافهم بكلام الله وكتابه كافر مثلهم قال تعالى { وَقَدْ تَزَلَّ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا (140) } سورة النساء .

وحذار حذار من أمرين عظيمين : الأول : عقوبة الله وانتقامه ممن استهزأ أو استخف بكلامه وقد جاء في صحيح البخاري (3617) من طريق عبد الوارث حدثنا عبد العزيز عن أنس رضي الله عنه قال . كان رجل نصرانياً فأسلم وقرأ البقرة وآل عمران فكان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم فعاد نصرانياً فكان يقول : ما يدري محمد إلا ما كتبت له فأماته الله فدفنوه فأصبح وقد لفظته الأرض فقالوا هذا فعل محمد وأصحابه لما هرب منهم نبشوا عن صاحبنا فألقوه ، فحفروا له فأعمقوا فأصبح وقد لفظته الأرض فقالوا هذا فعل محمد وأصحابه نبشوا عن صاحبنا لما هرب منهم فألقوه ، فحفروا له وأعمقوا له في الأرض ما استطاعوا فأصبح قد لفظته الأرض فعلموا أنه ليس من الناس فألقوه)) . ورواه مسلم في صحيحه (2781) من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت البناني عن أنس قال . كان منا رجل من بني النجار ... فذكره وفي آخره فتركوه منبذاً . الثاني : تمرير هذا الإجماع بدون عقوبة فالقرآن كلام الله له قدره ومكانته في قلوب المسلمين فالاستخفاف بحرمة والاستهزاء بشيء منه جرم كبير وذنب عظيم . فحين يأتي أراذل البشرية في القرن العشرين ويستخفون بحرمة كلام الله وصفة من صفاته ويجعلونه كسائر كلام البشر وسقط الناس ويتخذونه للغناء والطرب واللعب ويسلمون من العقوبة والردع وإقامة حكم الله فيهم ، فهذا يفتح باب التلاعب بالشرعية والطعن في الذات الإلهية وصفاته والاستهانة بأعظم شيء يفتخر به المسلمون . وإذا كانت العقوبة الدنيوية من السجن وغيره تطبق على من سب حاكماً أو أميراً بحق وبغيره ولا تتناول المستهزئ بكتاب رب العالمين وبصفة من صفاته فهذا من أعظم المحرمات وأكبر الكبائر . وإني لأخشى بغض الطرف عن هؤلاء المستهزئين بآيات الله أن تصل الأمور بالحكومات العصرية إلى حد قول الشاعر : - يقاد للسجن من سب الزعيم ومن سب الإله فإن الناس أحرار - وحينئذٍ فلا تفرح بالعيش في

ظل الفساد وتفلت الأمور وخروجها عن طورها . قاله
سليمان بن ناصر العلوان 1421 / 12 / 27 هـ القصيم
بريدة .

فضيلة الشيخ سليمان بن ناصر العلوان حفظه الله ما تقولون في رجل تزوج امرأة ودفع لها المهر وقبل أن يدخل بها توفي فهل ترثه أم لا وهل عليها العدة أم لا ؟ الجواب : إذا تزوج الرجل المرأة وعقد عليها وتوفي قبل أن يدخل بها فلها الميراث وعليها العدة وهي أربعة أشهر وعشرة أيام قال الله تعالى { وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا } . ودلالة هذه الآية واضحة في عدة المتوفى عنها زوجها وهي تناول المدخول بها وغير المدخول . ولا تخرج عن عموم هذه الآية إلا الجامل فأجلها إلى أن تضع ما في بطنها قال الله تعالى { وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَصْعَنَّ حَمْلَهُنَّ } . وروى أحمد (3 / 480) والنسائي (4 / 121) وأبو داود (2115) والترمذي (1145) وابن ماجه (1891) وغيرهم من طريق سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود لها صداق نسائها لاوكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث . فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال . قضى رسول الله صل الله عليه وسلم في يزوع بنت واشق امرأة منا بمثل الذي قضيت . ففرح بها ابن مسعود . قال الترمذي رحمه الله حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح وقد روي عنه من غير وجه . والحديث صححه ابن حبان والحاكم وأورد ابن الجارود في المنتقى وقد دل هذا الخبر الصحيح على أن عدة الوفاة تجب بالموت سواء دخل بها أو لم يدخل وعلى أن الميراث ثابت للمرأة قبل الدخول وقد ذكر ابن القيم رحمه الله في الزاد (5 / 664) الاتفاق على هذا ، وهذا الاتفاق محكي في كثير من الكتب ودلالته ظاهرة فإن المرأة بمجرد العقد عليها تصبح زوجة فترث وتورث بدلالة الكتاب والسنة فإذا توفيت ولو قبل الدخول بها ورثها زوجها وإذا توفي الزوج ورثته الزوجة وعليها العدة . وأحكام الوفاة تغاير حكم الطلاق فإذا طلقت المرأة قبل الدخول بها أو بعد الدخول ولم يحصل جماع فلا عدة عليها قال الله تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَكَهَّنْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ

عِدَّةٌ تَعْتَدُونَهَا فَمَنْ غَوَّهِنَّ وَسَرَّخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا (49) . وقوله { مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ } أي تجامعوهنَّ في أصح قولي العلماء والله أعلم . قاله : سليمان بن ناصر العلوان 1421 / 12 / 16

ما صحة حديث الصدقة تطفئ غضب الرب .. ؟
الجواب : هذا الحديث رواه الترمذي في جامعه وابن حبان في صحيحه من طريق عبد الله بن عيسى الخزاز عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . إن الصدقة لتطفئ غضب الرب وتدفع ميتة السوء)) . وهذا الإسناد منكر . عبد الله الخزاز منكر الحديث قاله أبو زرعة . وقال النسائي ليس بثقة . وقال ابن عدي . هو مضطرب الحديث وليس ممن يحتج به وقال العجلي . لا يتابع على أكثر حديثه . وجاء هذا الخبر بلفظ . إن الله ليدرأ بالصدقة سبعين ميتة من السوء . رواه القضاعي في مسنده من طريق يزيد الرقاشي . عن أنس ولا يصح .

فضيلة الشيخ . ما تقولون في حديث ابن عمر قال . كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام ؟ الجواب : هذا الحديث معلول وقد رواه أحمد و الترمذي وابن ماجة وابن حبان في صحيحه كلهم من طريق حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . وظاهر هذا الإسناد الصحة وقد صححه أبو عيسى الترمذي وابن حبان وآخرون . وفي ذلك نظر ولا يصح الاعتماد على ظاهر الإسناد وقد قال أبو عيسى الترمذي في كتابه العلل سألت محمداً عن هذا فقال هذا حديث فيه نظر . وقال الإمام يحيى بن معين رحمه الله . لم يحدث بهذا الحديث أحد إلا حفص وما أراه إلا وهم فيه وأراه سمع حديث عمران بن حدير فغلط بهذا . وقد اختلف الفقهاء في حكم الشرب قائماً . فقليل محرم ويجوز لعذر يمنع من القعود وهذا اختيار الإمام ابن القيم لحديث أنس في صحيح الإمام مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر عن الشرب قائماً . وفي رواية . نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يشرب الرجل قائماً . ورواه من حديث أبي سعيد الخدري . وقيل هذا النهي منسوخ لحديث ابن عباس قال . سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو قائم . رواه البخاري ومسلم في صحيحهما . وفي

صحيح البخاري من طريق عبد الملك بن ميسرة عن النزالي قال : أتى عليّ رضي الله عنه على باب الرحبة فشرب قائماً فقال : إن ناساً يكره أحدهم أن يشرب وهو قائم وإنّي رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل كما رأيتموني فعلت () . وقيل تحمله أحاديث النهي على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بيانه وهذا قول الطبري والخطابي والحافظ ابن حجر . وقيل بجواز الأمرين دون كراهة والشرب قاعداً أفضل لأنه الأكثر في فعل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الصحيح . والله أعلم

هل يجوز للأب أن يجبر ابنه العاقل على الزواج بفتاة لا يريدّها الجواب : ليس لأحد الأبوين أن يلزم الإبن على نكاح من لا يريد ولا يحب لأن نتيجة هذا الزواج قد تكون الطلاق أو تصبح حياتهما ضرباً من النكد . ولا يجب على الإبن طاعتهما في ذلك ولا يعتبر حينئذ عاقاً . ولكن الواجب على الإبن أن يتلطف بالرفض ولا يرفع صوته عليهما ولا يُسمعهما قولاً سيئاً

هل تجوز حضانة الكافر على المسلم ؟ الجواب : لا تصح على الصحيح وهو قول أكثر أهل العلم وذلك لأمرين : الأول : أنّ الطفل ينشأ في حضن الكافر فلا يؤمن أن يهوده أو ينصره أو يمجسه وهذا ضرر محض يجب اجتنابه وتفادي خطره . الثاني : أن الحضانة من أقوى أسباب الموالاة بين الطفل وحاضنه والله تعالى قد قطع الموالاة بين عدوه ووليه فالكفار بعضهم من بعض والمؤمنون بعضهم أولياء بعض فلا تصح حينئذ حضانة عدو الله للطفل المسلم . الثالث : قوله تعالى { ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً } فقد نفى الله السبيل للكافر على المسلم . وإذا وجد شيء من ذلك في دنيا الواقع فهو بخلاف الشرع ولا يجوز إقراره . الرابع : أن احتجاج بعض الفقهاء بحضانة الكافرة للولد المسلم بحديث رافع بن سنان أنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ابنتي وهي فطيم أو شبهه وقال رافع ابنتي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم (اقعد ناحية) وقال لها [اقعدي ناحية] . وأقعد الصبية بينهما ثم قال (ادعواها) فمالت الصبية إلى أمها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدّها فمالت الصبية إلى أبيها فأخذها . فهذا الخبر رواه أبو داود من طريق عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن جده رافع بن سنان ورواه

النسائي من طريق عبد الحميد بن سلمة الأنصاري عن أبيه عن جده . وفيه نظر وقد أعله غير واحد بالاضطراب . وقد قال العلامة ابن القيم رحمه الله . إن هذا الحديث قد يُحتج به على صحة مذهب من اشترط الإسلام فإن الصبية لما مالت إلى أمها دعا النبي صلى الله عليه وسلم لها بالهداية فمالت إلى أبيها وهذا يدل على أن كونها مع الكفار خلافاً هُدى الله الذي أراد من عباده ولو استقر جعلها مع أمها لكان فيه حجة بل أبطله الله بدعوة رسوله .

فضيلة الشيخ ما تقولون في الحديث الوارد في دعاء الخروج من الخلاء ؟ . الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني الجواب : هذا الحديث لا يثبت فقد روى ابن ماجه من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن وقتادة عن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله ... الخ . وإسماعيل بن مسلم متفق على تضعيفه وجاء نحوه من حديث أبي ذر مرفوعاً وموقوفاً وفيه اختلاف ولا يصح . وفي الباب حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال . غفرانك . روى الترمذي والبخاري في الأدب المفرد من طريق مالك بن إسماعيل عن إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة وإسناده حسن . ورواه النسائي في عمل اليوم والليلة وابن ماجه من طريق يحيى بن أبي بكير . وأبو داود من طريق هاشم بن القاسم كلاهما عن إسرائيل بلفظ كان إذا خرج من الغائط قال . غفرانك .

ما درجة حديث (ماء زمزم لما شرب له) ؟ الجواب : هذا الحديث رواه أحمد في مسنده وابن ماجه من طريق عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه ضعف فإن عبد الله بن المؤمل ضعيف الحديث قال الإمام أحمد رحمه الله . أحاديثه مناكير . وقال أبو داود . منكر الحديث . وقال ابن عدي . أحاديثه عليها الضعف بين . وقال العقيلي في الضعفاء حين ذكر له هذا الخبر . لا يتابع عليه . وروى الفاكهي في أخبار مكة عن معاوية رضي الله عنه قال . زمزم شفاء هي لما شرب له وقد حسنه الحافظ ابن حجر في جزء جمعه حول هذا الحديث . وفي إسناده عند الفاكهي محمد بن إسحاق

الصيني شيخ الفاكهي وهو كذاب قاله ابن أبي حاتم . وقد روى مسلم في صحيحه من حديث أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمزم . إنها مباركة إنها طعام طعم . وروى عبد الرزاق في المصنف عن الثوري عن ابن خثيم أو عن العلاء شك أبو بكر عن أبي الطفيل عن ابن عباس قال كنا نسميها شُباعة يعني زمزم . وكنا نجدها نغم العون على العيال . ورواه ابن أبي شيبة والأزرقي والفاكهي في أخبار مكة . وروى عبد الرزاق بسند صحيح عن معمر عن عبد الله بن طاووس عن أبيه قال : زمزم طعام طعم وشفاء سقم . وروى عبد الرزاق عن معمر عن ابن خثيم أن مجاهداً كان يقول . هي لما شربت له يقول تنفع . لما شربت له .

فضيلة الشيخ سليمان بن ناصر العلوان حفظه الله لي أخت قد أحرمت بالنقاب ولم تعلم بحرمته ذلك إلا بعد نهاية العمرة فماذا عليها ؟ بسم الله الرحمن الرحيم الجواب : النقاب محرم على المرأة المحرمة فقد روى البخاري في صحيحه (1838) من طريق الليث بن سعد حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين . وقالت عائشة رضي الله عنها . المحرم تلبس من الثياب ما شاءت إلا ثوباً مسه ورس أو زعفران ولا تبرقع ولا تلم وتسدل الثوب على وجهها إن شاءت . رواه البيهقي في السنن (5 / 47) وعلقه البخاري في صحيحه بصيغة الجزم بصحته . وقد ذهب إلى هذا القول أكثر أهل العلم فمنعوا المرأة المحرمة من النقاب وأجازوه طائفة من العلماء وفيه نظر والصحيح منعه غير أن من لبسته جهلاً بالحكم أو نسياناً فلا فدية عليها في أصح قول العلماء فقد رفع الله الحرج عن المخطيء والناسي قال تعالى (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) . وقال العلامة ابن القيم رحمه الله إلام الموقعين (2 / 31) (من تطيب أو لبس أو غطي رأسه أو حلق رأسه أو قلم ظفره ناسياً فلا فدية عليه ...) والجاهل في حكم الناسي والمرأة والرجل في ذلك سواء غير أنه يجب على كل مسلم ومسلمة تعلم أحكام الحج والعمرة فإن ذلك من فروض الأعيان لمن شرع فيهما والله أعلم . أخوكم سليمان بن ناصر العلوان 1421 / 11 / 8هـ

فضيلة الشيخ سليمان بن ناصر العلوان حفظه الله قد عزمت على الحج ومعني صبي فهل يجب أن أطوف عن نفسي ثم أطوف عنه طوافاً آخر أو أكتفي بطواف واحد وسعي واحد ؟ بسم الله الرحمن الرحيم الجواب : اتفق العلماء على صحة حج الصبي وقال أبو حنيفة ولا يتعلق به وجوب الكفارات واتفقوا على أنه لا يجزئه عن حجة الإسلام فعليه بعد بلوغه حجة أخرى . والحالات المتعلقة بحج الصبي ثلاث . الأولى : أن يكون الصبي قادراً على المشي فيطوف حينئذٍ عن نفسه ويسعى عن نفسه . الحالة الثانية : أن يكون غير قادر على المشي وله تمييز فينوي حينئذٍ كل من الحامل والمحمول عن نفسه ويجزيء عنهما طواف واحد وسعي واحد . الحالة الثالثة : أن يكون الصبي صغيراً لا يميز فحينئذٍ يحمله وليه أو غيره وينوي عنه ويجزيء عنهما طواف واحد وسعي واحد وشأنهما قريب من شأن الراكب . وقال بعض العلماء يطوف عن نفسه ثم يطوف طوافاً آخر عن الصبي . والصحيح الأول : فقد جاء في صحيح مسلم (1336) من طريق ابن عينة عن إبراهيم بن عتبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لقي ركبا بالروحاء فقال . من القوم ؟ قالوا المسلمون . فقالوا من أنت ؟ قال رسول الله . فرفعت إليه امرأة صبياً فقالت : ألهذا حج ؟ قال (نعم ولك أجر) . ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم طوفي طوافين عنه وعن نفسك وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . وهذا مذهب أبي حنيفة واختاره ابن المنذر وقال أبو محمد بن حزم رحمه الله في المحلى (5 / 320) ونسحب الحج بالصبي وإن كان صغيراً جداً أو كبيراً وله حج وأجر وهو تطوع وللذي يحج به أجر ويجتنب ما يجتنب المحرم ولا شيء عليه إن وقع من ذلك ما لا يحل له ويطاف به ويرمى عنه الجمار إن لم يطق ذلك ويجزيء الطائف به طوافه ذلك عن نفسه) . لأنه لا فرق بين هذا وبين الراكب فيجزيء عن الحامل وعن المحمول والله أعلم . قاله سليمان بن ناصر العلوان 10 / 1421 هـ

فضيلة الشيخ سليمان بن ناصر العلوان حفظه الله تعالى يوجد رجل نفر من عرفات قبل غروب الشمس وعندما سأله أفاته

البعض بأن عليه دماً وقال له بعض أصحابه بأنه آثم ولا دم عليه فما تقولون في ذلك جزاكم الله خيراً بسم الله الرحمن الرحيم الجواب : اتفق أهل العلم على أن الوقوف بعرفات ركن من أركان الحج فلا يصح الحج بدون الوقوف ، وينتهي الوقوف بطلوع الفجر من يوم النحر . ومن وقف قبل طلوع الفجر ولو شيئاً يسيراً فقد صح وقوفه . والسنة الثابتة من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أن وقف بعرفة بعد زوال الشمس ومكث حتى غربت جاء هذا في صحيح مسلم (1218) من حديث جابر في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم قال (ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل حبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص وأردف أسامة خلفه ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم) . وقد اختلف العلماء فيمن دفع من عرفات قبل الغروب . فقليل لا يصح حجه لأنه لم يقف شيئاً من الليل وهذا مذهب مالك وهو ضعيف ولا دليل عليه وعامة أهل العلم على خلافه فقد روى أحمد وأهل السنن بسند صحيح عن عروة بن مضر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال [من شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد أتم حجه وقضى تفته) . فالحديث صريح في أن من وقف بعرفة من ليل أو نهار فقد تم حجه وظاهر الخبر أنه لا يجب الجمع بين الليل والنهار فإذا دفع من عرفات قبل غروب الشمس فحجه تام ولا شيء عليه وهذا الصحيح في مذهب الشافعية وقال به الإمام ابن حزم رحمه الله (المحلى 5 / 115) . وقال أبو حنيفة وأحمد حجه صحيح ويجب عليه الدم لأن الوقوف بعرفات إلى غروب الشمس واجب فإن النبي صلى الله عليه وسلم وقف إلى الغروب ووقف الصحابة من بعده إلى الغروب فظاهر هذا أن الأمر متقرر بينهم ولم يذكر عن أحد منهم أنه دفع قبل الغروب أو أنه رخص في ذلك ولا سيما أنهم قادمون على ليل مظلم زيادة على ذلك وعورة الطريق فهذه الدلالات وغيرها تؤكد أو الوقوف بعرفة إلى غروب الشمس واجب فقد قال صلى الله عليه وسلم (خذوا مناسككم) رواه النسائي من حديث جابر وجاء في صحيح مسلم بلفظ (لتأخذوا مناسككم) . وفي رواية عن الإمام أحمد أنه لا دم عليه إن كان له عذر في الإفاضة قبل الغروب . والصحيح في هذه المسألة أن لا دم

على من دفع قبل غروب الشمس وجهه صحيح وهذا الصحيح من مذهب الشافعية واختاره ابن حزم وقد تقدم ، فإن أموال المسلمين معصومة بعصمة دمائهم فلا يجب عليهم شيء بدون دليل تقوم به حجة وتبرأ به الذمة . وقد تقدم حديث عروة بن مضر بن وقوله صلى الله عليه وسلم (وقد وقف بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد أتم حجه وقضى تفته) . فظاهره أنه لو وقف شيئاً يسيراً من ليل أو نهار فحجه صحيح ولم يذكر دماً ولا غيره وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع . ويحمل فعله صلى الله عليه وسلم ووقوفه بعرفات حتى غروب الشمس على تأكيد السنّة ولأنه إذا جاز الوقوف ليلاً ولا دم عليه باتفاق العلماء فلأن يجوز الوقوف نهاراً دون الليل من باب أولى . وإذا لم يجب الدم على من اقتصر في وقوفه على الليل لم يجب على من اقتصر على النهار دون الليل ؟ ولا فرق بين الأمرين فحديث عروة صريح في جواز الأمرين والتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين فإن قيل الفرق بينهما بأن الوقوف بعرفات إلى الغروب فيه مخالفة للمشرّكين فيقال هذا لا يثبت من وجه صحيح . وقد سبق بحث هذه المسألة في جواب أطول من هذا وذكرت وجوهاً كثيرة تؤيد هذا القول والله أسأل أن يفقهنا في الدين وأن يوفقنا للحق والصواب . قاله سليمان بن ناصر العلوان 4 / 12 / 1421 هـ

فضيلة الشيخ سليمان بن ناصر العلوان حفظه الله : أحدثت امرأة في أثناء الطواف فاستحيت أن تخبر رفقتها وأكملت طوافها وأخبرت أهلها فيما بعد فماذا عليها ؟ بسم الله الرحمن الرحيم .، الجواب : طواف المرأة صحيح ولا شيء عليها والحدث الأصغر لا يمنع الطواف بالبيت ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى المحدث عن الطواف وتأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع . والحديث المشهور (الطواف بالبيت صلاة إلا أنكم تتكلمون فيه) لا يثبت رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أبو عيسى الترمذي رحمه الله في جامعه عقب رواية الحديث (960) وقد روي هذا الحديث عن ابن طاووس وغيره عن طاووس عن ابن عباس موقوفاً وهذا المحفوظ فقد رواه عبد الرزاق في المصنف (9789) عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس موقوفاً ورواه (9790) عن ابن جريج قال أخبرني

إبراهيم بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس . ورفع عطاء بن السائب عن طاووس تراه في جامع الترمذي والمتقى لابن الجارود وصححي ابن خزيمة وابن حبان وفي رفعه نظراً والصحيح عن طاووس عن ابن عباس موقوفاً وعبد الله بن طاووس في أبيه أصح من عطاء فتقدم روايته على رواية عطاء . وقد قال شعبة بن الحجاج سألت حماداً ومنصوراً وسليمان عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يروا به بأساً . رواه ابن أبي شيبة في المصنف (3 / 295) واختار ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (الفتاوى (26 / 199) . وقد جاء في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم توجهاً للطواف (فهذا دليل على سنية الوضوء ولا خلاف في ذلك . والنزاع إنما هو في الوجوب ولم أجد دليلاً عليه إلا في الحدث الأكبر فقد جاء في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة (افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري) . 1421 / 11 / 29 هـ

فضيلة الشيخ سليمان بن ناصر العلوان حفظه الله ما حكم من عزم على الأضحية فأخذ من شعره وقلم أظفاره ؟ بسم الله الرحمن الرحيم . الجواب : يُكره على مَنْ يُضحي أن يأخذ من شعره أو بشرته شيئاً لحديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره وبشرته شيئاً . رواه مسلم) (1977) من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن حميد عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة . وجاء بلفظ ((فلا يأخذنَّ شعراً ولا يَقْلَمَنَّ ظُفُراً) . ورواه من طريق مالك عن عمر بن مسلم عن سعيد عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره) . وبالكراهية قال أكثر أهل العلم وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية . وقال أبو حنيفة لا شيء على من أخذ من شعره وأظفاره . وقال إسحاق وأحمد في رواية يحرم لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك والأصل في النهي أن يكون للتحريم . وجاء الأمر بالامساك في قوله (فليمسك عن شعره وأظفاره) والأصل في الأمر أن يكون للإيجاب ما لم يصرفه صارف ولكن إذا أخذ من شعره قبل أن يضحي بدون عذر أجزأته أضحيته بالاتفاق .

وأما المُضحى عنه ومن يضحى عن غيره بوكالة أو وصية فلا يُكره في حقهما أخذ شيء من الشعر والأظافر ولا كراهية على المضحى في غسل الشعر وحكه وإزالة المؤذي من ظفر ونحوه والله أعلم
28 / 11 / 1421 هـ

فضيلة الشيخ سليمان بن ناصر العلوان حفظه الله ما حكم حك الرأس للمحرم ؟ بسم الله الرحمن الرحيم .، الجواب : لا بأس بذلك وإن تساقط شيء من الشعر وقد روى مالك في الموطأ (2 290 - شرح الزرقاني) بسند صحيح عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه أنها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسأل عن المحرم أيحك جسده فقالت نعم فليحككه وليشدّد ولو ربطت يداي ولم أجد إلا رجليّ لحككت . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اغتسل وهو محرم والحديث في الصحيحين من حديث أبي أيوب الأنصاري . والاعتسال مظنة لتساقط الشعر ولم يأت بيان بالمنع منه . بل قد جاء في الصحيحين من طريق عطاء عن طاووس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم . وقد رخص طائفة من أهل العلم بالحجامة للمحرم وإن كان في ذلك قطع شيء من الشعر . وقال آخرون عليه الفدية طعام ستة مساكين أو ذبح شاة أو صيام ثلاثة أيام وهذه الفدية على التخيير . والصحيح أنه لا شيء عليه . لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر في ذلك فدية وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . وأما إذا حلق المحرم رأسه كله لعذر أو غيره فيجب عليه ذبح شاة أو صيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع وهذا من الأمر المتفق عليه بين أهل العلم . قال الله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) . وعن كعب بن عجرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (لعلك أذاك هوأمك ؟ قال نعم يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو انسك شاة . رواه البخاري (4 12 - الفتح) ومسلم (8 118 - شرح النووي) والله أعلم . 8 / 11 / 1421 هـ

فضيلة الشيخ سليمان بن ناصر العلوان حفظه الله تعتقد بعض النساء أن للإحرام ثياباً خاصة فما صحة ذلك ؟ بسم الله الرحمن الرحيم .، الجواب : المرأة تحرم بما شأئت من الثياب الساترة وتجنب لباس الشهرة والثياب الضيقة التي تصف تقاطيع الجسم وتجنب الطيب والنقاب ولبس القفازين ولا حرج عليها في لبس الحلي وتغيير الثياب متى ما شأئت . والاعتقاد السائد في بعض البلاد أن المرأة تحرم من الثياب بلون كذا وكذا ليس له أصل في الشرع . وقد قالت عائشة رضي الله عنها : المحرمة تلبس من الثياب ما شأئت إلا ثوباً مسه ورس أو زعفران ... (رواه البخاري في صحيحه معلقاً ووصله البيهقي في السنن (5 / 47) من طريق شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة عن عائشة ورواته ثقات . 11 / 9 / 1421 هـ

ما الحكم في اللقيط هل يعتبر عبداً أم حرّاً ؟ الجواب : اللقيط بمعنى ملقوط وهو الطفل المنبوذ الذي لا يعرف نسبه . والأصل فيه أنه حر في جميع الأحكام فقد جاء في موطأ مالك عن ابن شهاب عن سنين أبي جميلة رجل من بني سليم . أنه وجد منبوذاً في زمان عمر بن الخطاب قال فجئت به إلى عمر بن الخطاب فقال : ما حملك على أخذ هذه النسمة ؟ فقال وجدتها ضائعة فأخذتها . فقال له عريفه : يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح ، فقال له عمر كذلك ؟ قال نعم . فقال عمر بن الخطاب إذهب فهو حُرٌّ ولك ولاؤه وعلينا نفقته . قال ابن المنذر رحمه الله في كتاب الإجماع . وأجمعوا أن اللقيط حر وقال ابن قدامة رحمه الله اللقيط . حرّ في قوله عامة أهل العلم إلا النخعي .

ما الحكم في اللقيط هل يعتبر عبداً أم حرّاً ؟ الجواب : اللقيط بمعنى ملقوط وهو الطفل المنبوذ الذي لا يعرف نسبه . والأصل فيه أنه حر في جميع الأحكام فقد جاء في موطأ مالك عن ابن شهاب عن سنين أبي جميلة رجل من بني سليم . أنه وجد منبوذاً في زمان عمر بن الخطاب قال فجئت به إلى عمر بن الخطاب فقال : ما حملك على أخذ هذه النسمة ؟ فقال وجدتها ضائعة فأخذتها . فقال له عريفه : يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح ، فقال له عمر كذلك ؟ قال نعم . فقال عمر بن الخطاب إذهب فهو حُرٌّ ولك ولاؤه وعلينا نفقته . قال ابن المنذر رحمه الله في كتاب

الإجماع . وأجمعوا أن اللقيط حر وقال ابن قدامة رحمه الله اللقيط
حرّ في قول عامة أهل العلم إلا النخعي .

فضيلة الشيخ هل يكفر ساب الرسول صلى الله عليه وسلم
بمجرد السب أم يشترط في ذلك الاستحلال ؟ الجواب
: أجمع الصحابة والتابعون ومن جاء بعدهم من أهل السنة أن من
قال أو فعل ما هو كفر صريح كفر دون تقييد ذلك بالاستحلال .
واتفق أهل العلم على أن الكفر قد يكون بالجحد أو التكذيب أو
الإعراض . وقد يكون بالقول كسب الله وسب رسوله صلى الله
عليه وسلم والاستهزاء بالدين وأحكامه ويكون بالفعل كالسجود
للأصنام والطواف على القبور والذبح للجن والأوثان . وقد يكون
بالترك كترك جنس العمل مطلقاً وحكى إسحاق بن راهويه وغيره
إجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة عمداً وقد جاء في صحيح
مسلم من طريق ابن جريج عن أبي الزبير المكي عن جابر أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال بين الرجل وبين الشرك أو الكفر
ترك الصلاة . والكفر المعروف بالآلف واللام يدل على الكفر الأكبر
غير أنه قد جاء في كفر تارك الصلاة خلاف بين أئمة المذاهب
فقال طائفة لا يكفر مطلقاً ما لم يجحد وجوبها . وقالت طائفة
يكفر كفرًا أكبر لإجماع الصحابة على ذلك على خلاف بينهم في
القدر الذي يكفر بتركه فقالت طائفة يكفر بترك صلاة واحدة حتى
يخرج وقتها وقالت أخرى لا يكفر إلا بالتارك الكلي . وبالجمله فأهل
السنة لا يكفرون بمطلق الذنوب ولا بكل ذنب كما تفعل الخوارج
والمعتزلة حيث يكفرون بكبائر الذنوب ويعتقدون ذنباً ما ليس بذنب
ويرتبون عليه أحكام الكفر وتارة يأخذون الناس بلازم أقوالهم وهذا
كثير في المتأخرين ولا يفرقون في إطلاق الأحكام بين النوع والعين
ولا بين مسألة وأخرى وقد يكفرون من لا يوافقهم على هذه
الإنحرافات وقد جاء نعتهم على لسان رسول الله صلى الله عليه
وسلم (أنهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان) . رواه
البخاري ومسلم من حديث أبي سعيد . فأهل السنة وسط بين
الخوارج والمرجئة فلا يكفرون أهل الكبائر ما لم يستحلوا ذلك ولا
يقولون بقول المرجئة لا يضر مع الإيمان ذنب أو لا يكفر من أتى
بمكفر حتى يستحل فهذا باطل بالكتاب والسنة والإجماع فمن سب
الله أو سب رسوله صلى الله عليه وسلم فقد كفر دون تقييد ذلك
بالاستحلال وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد قال إسحاق بن

راهويه . وقد أجمع العلماء على أن من سب الله عز وجل أو سب
رسوله صلى الله عليه وسلم أو دفع شيئاً أنزله الله أو قتل نبياً من
أنبياء الله وهو مع ذلك مقر بما أنزل الله أنه كافر .

وقد استحب فعلها إسحاق و الإمام الشافعي وكان الإمام أحمد
رحمه الله لا يقول بذلك فرجع عن قوله وقال بما دل عليه حديث
وقال النووي رحمه الله في المجموع : اعلم مالك بن الحويرث .
أنه ينبغي لكل أحد أن يواظب على هذه الجلسة لصحة الأحاديث
فيها وعدم المعارض الصحيح لها ولا تغتر بكثرة لمتساهلين بتركها .
والقول الثاني في المسألة أنه لا يصح فعلها لغير حاجة وهذا قول
أكثر العلماء وقالوا إنها لم ترد في أكثر الأحاديث وإنما فعلها النبي
صلى الله عليه وسلم في حديث مالك للحاجة . ويجاب عن هذا بأنه
لم يثبت دليل على أنه صلى الله عليه وسلم فعلها للحاجة وراويها
هو راوي حديث (صلوا كما رأيتموني أصلي) . رواه البخاري .
. وذكره بعض أهل العلم في المتفق عليه ولا يصح

ما حكم رفع اليدين بعد الصلوات المكتوبة ؟
الجواب : تخصيص رفع اليدين للدعاء بعد الفرائض غير مشروع
وليس له أصل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من
الصحابة ولا أفتى به أحد من التابعين . والأصل في العبادات المنع
حتى يثبت دليل وكل من نقل صفة صلاته صلى الله عليه وسلم لم
يذكر عنه أنه رفع يديه ودعا بعد الفريضة . وقد جاء في الصحيحين
وغيرهما من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه عن القاسم بن محمد
عن عائشة رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
(من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) . ولكن إذا عرض
للمصلي عارض يقتضي الدعاء فدعا بعد الصلاة ورفع يديه ولم
يقصد تخصيص هذا الوقت فهذا لا بأس به . وقد جاء في الصحيحين
من طريق مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد
الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو
بن عوف ليصلح بينهم فحانت الصلاة فجاء المؤذن إلى أبي بكر
فقال أتصلي للناس فأقيم ؟ قال نعم فصلى أبو بكر فجاء رسول
الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف
في الصف فصفق الناس وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما

أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم صافاً فأشار إليه الرسول صلى الله عليه وسلم أن أمكث مكانك فرفع أبو بكر رضي الله عنه يديه فحمد الله على ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ...) . الحديث وفيه دليل على الدعاء ورفع اليدين في مثل هذه الحالات فقد فعل ذلك أبو بكر جهاداً وأقره عليه النبي صلى الله عليه وسلم فكان هذا مؤكداً . للحكم سواء كان داخل الصلاة أو خارجها والله أعلم .

ما صحة حديث (عند كل ختمة دعوة مستجابة ...)
الجواب : هذا الحديث موضوع رواه أبو نعيم في الحلية وغيره وفي إسناده يحيى بن هاشم السمسار . قال عنه الإمام النسائي : متروك الحديث . وقال يحيى بن معين : كذاب . وقال ابن عدي : كان يضع الحديث ويسرقه . والدعاء عند ختم القرآن له حالتان : الأولى : في الصلاة فهذا بدعة فإن العبادات مبناها على الشرع والاتباع وليس لأحد أن يعبد الله إلا بما شرعه الله أو سنه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . ودون ذلك ابتداع في الدين قال صلى الله عليه وسلم ((من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد . متفق عليه من حديث عائشة . وقد ذكر الشاطبي في الاعتصام وشيخ الإسلام في الاقتضاء قاعدة عظيمة المنفعة في التفريق بين البدعة وغيرها ، وهي أن ما وجد سببه وقام مقتضاه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعصر الصحابة ولم يقع منهم فعل لذلك مع عدم المانع من الفعل فإنه بدعة كالأذان للعبيد والاستسقاء ونحو ذلك . ودعاء الختمة في الصلاة من ذلك فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يقومون في رمضان ليلاً طويلاً ويتكئون على العصي من طول القيام فهم في هذه الحالة يختمون القرآن أكثر من مرة ولم ينقل عن أحد منهم دعاء بعد الختمة . وقد قال الإمام مالك رحمه الله : ما سمعت أنه يدعو عند ختم القرآن وما هو من عمل الناس . ذكر ذلك عنه ابن الحاج في المدخل . الحالة الثانية : الدعاء عقب الختمة في غير الصلاة وهذا منقول عن أنس بن مالك بسند صحيح . ومأثور عن جماعة من أهل العلم ولا أعلم في المرفوع شيئاً ثابتاً والله أعلم . 1421 / 5 / 27

ورد في صحيح مسلم من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى النساء فوعظهن وذكرهن وقال تصدقن فإن أكثركن حطب جهنم فقامت امرأة من وسط الناس سفعاء الخدين ... الحديث . نريد صحة الزيادة (سفعاء الخدين) حيث يحتج بها القائلون بكشف المرأة وجهها عند الأجانب ؟ . الجواب : هذه الرواية جاءت في صحيح الإمام مسلم من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر بن عبد الله . ورواه البخاري ومسلم من طريق ابن جريج عن عطاء عن جابر بن عبد الله وليس فيه هذه الزيادة . وابن جريج في عطاء أوثق من عبد الملك بن أبي سليمان . قال الإمام أحمد رحمه الله : عبد الملك من الحفاظ إلا أنه كان يخالف ابن جريج في إسناد أحاديث وابن جريج أثبت منه عندنا . والقول بأن الزيادة من ثقة فيجب قبولها دعوى غير صحيحة فإن أكابر المحدثين لا يحكمون على الزيادات بحكم كلي يعم كل الأحاديث . بل يعتبرون القرائن ويحكمون على كل زيادة بما يترجح عندهم . وحين نعلم أن ابن جريج أوثق من عبد الملك في عطاء فإننا نقدم روايته ونحكم على رواية عبد الملك بالشذوذ والله أعلم . 1421 / 5 / 27

ما تقولون في نجاسة القيء ؟ الجواب : ذهب أكثر أهل العلم إلى أن القيء نجس مطلقاً . وذهب فقهاء المالكية إلى أن القيء النجس هو ما شابه أحد أوصاف العذرة . وأما ما كان على هيئة الطعام لم يتغير فإنه طاهر . والصحيح أنه طاهر مطلقاً والاستقذار والاستحالة إلى روائح كريهة لا يعني النجاسة . والأصل الجامع في هذا الباب طهارة كل الأعيان حتى يثبت الدليل على النجاسة والقيء لم يثبت دليل على نجاسته فهو طاهر . وحديث ((العائد في هبته كالعائد في قيئه)) متفق عليه من حديث ابن عباس . ليس صريحاً في نجاسة القيء فإن العود في القيء منهي عنه للضرر وشبهه وليس للنجاسة . وقد تقرر في القواعد الأصولية أنه ليس كل محرم نجساً والله أعلم . 1421 / 5 / 27

هل يعتبر موت الإنسان دماغياً موتاً حقيقياً ؟ الجواب : في هذه المسألة قولان للعلماء المتأخرين حيث أن هذه المسألة من مستجدات العصر بسبب التطور الطبي والتقدم في ذلك . القول

الأول : أنه لا يعتبر موت الإنسان دماغياً موتاً حقيقياً ولا يحكم بموته حتى يتوقف قلبه عن النبض و حينئذ لا يجوز نزع الأجهزة عنه ما لم يأت من هو أحوج منه إليها . الثاني : يعتبر موت الدماغ دون القلب موتاً حقيقياً حيث أن الأعضاء لا تستجيب لتصرفات الروح . والحياة المستقرة المعتبرة هي أن تكون الروح في الجسد ومعها الحركة الاختيارية دونه غيرها وفيه نظر . فإن فقد الإحساس والشعور والحركات الاختيارية ليس كافياً في الحكم عليه بالموت . والفرض في ذلك التحري والتريث إلى أن يحصل اليقين بموته . ولأن الأصل الحكم بحياة المريض فلا تخرج عن اليقين بمجرد الشك وهذا معلوم في قواعد الفقهاء والأصوليين والله أعلم . 1421 / 5 / 27